جامعة قاصدي مرباح– ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم مالية ومحاسبية
التخصص : مالية المؤسسة

من إعداد الطالب : حسام الدين حليلو

بعنـوان :

التمويل الذاتي وأثره في توليد وتجديد التثبيتات

" دراسة تطبيقية للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP "

للفترة من 2009 إلى 2012

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 23 جوان 2013
أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ / محمد حسان بن مالك (أستاذ مساعد أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الدكتور/ بلخير بكاري (أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الدكتور / محمد البشير غوالي (أستاذ محاضر ب – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنــة الجامعية : 2013/2012

اهـــــــــــــــــداء

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين

الى الذين قال الله فيهما : "وبالوالدين إحسانا " وأمرنا بالدعاء لهما فقال : "قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" .

اهدي ثمرة عملي الى والدي الكريمين أطال الله عمرهما، الى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، و والدي الذي رباني على الفضيلة والأخلاق.

وأحياني لأرد جزء من الجميل الى جداتاي "خديجة" و"فتيحة"، وإلى جدايا "اسماعيل" و"ابراهيم" رحمه الله.

الى خالي الغالي "أبو بكر" على مساعدته ومساندته لي كلما احتجت اليه.

الى أخواتي الأعزاء وأخي الصغير وسيم وكل العائلة الكريمة.

الى جميع الأحبة والأصدقاء.

الى كل من علمني حرفا والى كل طالب علم ...

الى كل من ينظر بعين الرحمة الى أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

حســـــــام

شكر وعـــــــــــرفان

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على سلوك طريق العلم بخطى ثابتة نحو النجاح والتفوق، فهو المعين والمستعان، والحمد لله رب العالمين.

أولا أقدم شكري الى من علماني وربياني الى والديا الأعزاء.

اعترافا بالود وحفظا للجميل وتقديرا للامتنان، أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير والاحترام الذي أسأل الله أن يجعله ممن قال فيهم "من المؤمن رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ..."، الدكتور المشرف بلخير بكاري وفاءا وتبجيلا.

كما نشكر عمال المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP وخاصة دائرة المحاسبة والمالية وبالأخص ناصر عبد الجواد ورشيد تيفورة.

وأتقدم بشكري أيضا الى ابن عمتي "منير" وعمال مكتبة جامعة قاصدي مرباح خاصة "مراد"، "باديس"، "هشام"، "سهيلة".

ولا ننسى الأصدقاء المقربون على مجهوداتهم ومساعدتهم لي لإتمام هذا العمل وبالأخص حسين.

وإلى أختي الغالية التي ساعدتني في انجاز هذا العمل.

كم لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على ما سيقدمونه من توجيهات.

الملخص :

تعالج هذه الدراسة موضوع التمويل الذاتي وأثره في توليد وتجديد التثبيتات، والذي يعتبر ركيزة أساسية في المؤسسة، بحيث يهدف هذا البحث إلى التعريف بالتمويل الذاتي والدور البارز الذي يحتله في السياسة التمويلية للمؤسسة ؛ والتي تعتبر التثبيتات أحد ركائزها.

وبعد عرض المفاهيم المتعلقة بكل من التمويل الذاتي واستعراض أهم مكوناته، إضافة إلى عرض أبرز المفاهيم المتعلقة بالتثبيتات، جاءت الدراسة التطبيقية كمحاولة لإسقاط الجانب النظري على المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP)، بحيث أظهرت النتائج أن التمويل الذاتي له الدور الكبير والمؤثر في توليد وتجديد التثبيتات.

الكلمات المفتاحية : التمويل الذاتي، التثبيتات، السياسة التمويلية، تجديد وتوليد التثبيتات.

Résumé :

Cette étude traite un sujet de l'auto-financement et de son impact sur la génération et le renouvellement des immobilisations, ce qui est un pilier fondamental dans l'organisation, de sorte que l'objectif de cette recherche à la définition de l'auto-financement et le rôle de premier plan qu'il occupe dans la politique de financement des sociétés ; et qui considère les immobilisations l'un des sources.

Après les concepts liées à l'autofinancement et l'examen des éléments les plus importants, ainsi que pour les immobilisations, on a appliqués une étude dans le but de renverser le côté théorique de l' entreprise national services aux puits (ENSP), les résultats de la recherche ont montré que autofinancement son rôle important et influent dans la génération et le renouvellement des installations.

Mots clés : auto-financement, les immobilisations, la politique de financement, la rénovation et installations de production.

الفهـــرس

قائمة المحتويات

الإهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الملاحق	VIII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
المبحث الأول: ماهية التمويل الذاتي وارتباطه بتجديد التثبيتات	2
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	11
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP	
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة	16
المبحث الثاني : التحليل والتعليق على النتائج.....	27
الخاتمة	42
المراجع	46
الملاحق.....	49
الفهرس.....	65

المقـــــدمـــــــة

المقدمة :

إن التطورات التي يشهدها العالم في شتى الميادين وخاصة الإقتصادية منها منحت للمؤسسة الإقتصادية مكانة عالية لم تعهدها من قبل، لما لها من دور هام في اقتصاد السوق، فهي دليل قوة أو ضعف اقتصاد أي دولة، وبالرغم من تضارب أراء الباحثين حول إعطاء مفهوم واحد لها إلا أنه لا يختلف اثنانَ على أهميتها في الحياة الإقتصادية ولضمان السير الحسن لهذه المؤسسة كان لا بد من اتخاذ جملة من القرارات والتصرفات التي من شأنها تحقيق أهدافها، وتجعل من مستوى الموارد متوافقا مع الاحتياجات أي إدارة المؤسسة من الناحية المالية أو ما يعرف بالوظيفة المالية.

وتعتبر دائرة المالية أو الوظيفة المالية في المؤسسة أحد مقومات النشاط الاقتصادي لهذه الاخيرة، حيث تقوم بمعالجة كل العمليات المالية والأحداث الاقتصادية والتعاملات المالية الداخلية للمؤسسة والخارجية أي الأطراف التي تتعامل معها مثل الموردين، العملاء، البنوك...الخ.

يتميز النشاط الاقتصادي للمؤسسة بحركية دائمة تديرها التثبيتات المختلفة باعتبار هذه الأخيرة العامل الأساسي الذي يسمح للمؤسسة من التطور والبقاء، كون لا يمكن تصور مؤسسات اقتصادية صناعية من دون تثبيتات، لذا فإن المؤسسة الناجحة هي تلك التي تحافظ على قدرتها الانتاجية عن طريق تجديد تثبيتاتها، هذا ما يتطلب منها البحث على مصادر تمويل احتياجاتها، وتسمح لها من مواصلة نشاطها وتجنبها من الوقوع في الأزمات في ذلك العجز المالي، وباعتبار التثبيتات تتطلب التجديد نظرا للقدم من جراء الاستعمال أو التقادم التكنولوجي ؛ فإن المؤسسة تفضل استخدام المصدر التمويلي الذاتي للمحافظة على الأموال المستثمرة في التثبيتات.

إذ يتم تقييم الصحة المالية للمؤسسة عن طريق عدة مؤشرات مالية ومن أهمها التمويل الذاتي، الذي يسمح للمؤسسة من تحقيق درجة من الاستقلال المالي هذا من جهة ويسمح بإعطاء الضمان الأولي لأصحاب الموارد الخارجية من جهة أخرى لذلك فإن الإدارة الناجحة تلك التي تضمن حد معتبر من التمويل الذاتي بغية المحافظة على استقلالها المالي.

أ .طرح الاشكالية :

من خلال ما سبق ذكره ارتأينا أن نسلط الضوء على التمويل الذاتي بطرح الاشكالية التالية :

ما مدى مساهمة التمويل الذاتي في توليد وتجديد التثبيتات في المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار " ENSP " ؟

ولمعالجة هذه الاشكالية والاحاطة بجوانبها قمنا بتقسيمها إلى الاشكاليات الفرعية التالية :

1. مما يتشكل التمويل الذاتي ؛ وماهي العناصر الأكثر قوةً فيه ؟
2. ما هو الدور الذي يلعبه التمويل الذاتي في السياسة التمويلية للمؤسسة ؟
3. ما أثر التمويل الذاتي في توليد و تحديد التثبيتات في مؤسسة ENSP ؟

ب. الفرضيات :

1. يتشكل التمويل الذاتي من الاهتلاكات والمؤونات والأرباح المحتجزة ؛ كما تعد من أقوى محدداته.
2. يلعب التمويل الذاتي دورا أساسيا في السياسة التمويلية للمؤسسة.
3. يؤثر التمويل الذاتي في توليد و تحديد التثبيتات في المؤسسة.

ت. مبررات اختيار الموضوع :

- الرغبة الشخصية بحكم أن الموضوع يندرج ضمن مجال التخصص.
- كمحاولة لفتح الآفاق لمن أراد التوسع والبحث في الموضوع.
- الدور الفعال الذي يقوم به التمويل الذاتي داخل المؤسسة.
- الرغبة في توسيع المعرفة لوظيفة كيفية تحديد التثبيتات.

ث. أهداف الدراسة وأهميتها :

يهدف هذا الموضوع إلى :

- محاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات.
- مساعدة المشخص المالي في عملية اتخاذ القرار المستقبلي.
- معرفة مساهمة نسبة مخصصات الاهتلاك لكل من التمويل الذاتي والاهتلاكات المتراكمة.
- معرفة أثر التمويل الذاتي في توليد وتحديد التثبيتات.

وتتمثل أهمية الموضوع في كون المؤسسات في ظل اقتصاد السوق تبحث على مردوديتها الاقتصادية والمالية حتى تتمكن من البقاء والتوسع في السوق أكبر مدة ممكنة، فهدفها الأساسي ضمان أكبر قدر ممكن من الاستقلالية المالية وذلك عن طريق التمويل الذاتي.

ج. حدود الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى جانب نظري وجانب تطبيقي وقد تمثلت حدود الدراسة في :

1- الحدود المكانية :

لقد تمت هذه الدراسة في المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP بالمديرية العامة الكائن مقرها بمدينة حاسي مسعود، ولاية ورقلة.

2- الحدود الزمنية :

لقد تمت هذه الدراسة في سنة 2013، بحيث أجريت الدراسة النظرية والتطبيقية في نفس السنة ودامت مدة التربص بالمؤسسة 30 يوم.

خ. منهج البحث والادوات المستخدمة :

يضم البحث قسمين أحدهما يهتم بالجانب النظري والفكري للدراسة والذي استخدمنا فيه المنهج الوصفي، أما القسم الآخر من البحث الذي يعمل على إسقاط النظري على الواقع المالي لمؤسساتنا الاقتصادية حيث استعملنا فيه المنهج التحليلي وقد اعتمدنا على البرامج الحاسوبية والتحليل الاحصائي لمعالجة البحث.

د. مرجعية الدراسة :

قمنا بإجراء هذه الدراسة اعتمادا على مجموعة من البحوث العلمية أبرزها مذكرات ماستر وماجستير، مقالات، ملتقيات دولية، إضافة إلى الكتب ومجلات البحث العلمي والقوانين والجرائد الرسمية المتعلقة بموضوع الدراسة.

ذ. صعوبات البحث :

- ضيق الوقت لإجراء الدراسة.
- عدم القدرة على توظيف بعض المعلومات.

ر. هيكل البحث :

بغية الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين ؛ فصل نظري وفصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة تضمنت العناصر المنهجية للدراسة البحث العلمي وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام للدراسة ونتائج اختبار الفرضيات ثم عرض النتائج المتوصل إليها مع توصيات وأفاق للدراسة.

الفصل الأول : احتوى هذا الفصل على مبحثين الأول خصص لعرض عموميات حول التمويل الذاتي شملت تعريفه، سياسته وأهميته، إضافة إلى مختلف مصادره وإلى كيفية تصنيف التثبيتات، أما المبحث الثاني فخصص لعرض الدراسات السابقة وأهم النتائج المتوصل لها من خلال هذه الدراسات.

الفصل الثاني : ضم هذا الفصل مبحثين حيث حاولنا من خلال المبحث الأول تقديم عينة الدراسة والأدوات المستخدمة وإبراز مصادر التمويل الذاتي في المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار وكيفية تشكيل مجلس الإدارة ومحضر الجمعية العامة ودور التمويل الذاتي في توليد وتجديد التثبيتات في مؤسسة ENSP، أما المبحث الثاني فقد تم فيه عرض القوائم المالية وتخصيصه لعرض أهم النتائج المتوصل لها بعد دراسة تطبيقية للمؤسسة محاولين مناقشة هذه النتائج وتفسير أبرز الأسباب المؤدية لها.

الفصل الأول :

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد :

تعتبر المؤسسة كيان اقتصادي يتفاعل ويتأثر بمحيطه، وتواجده فيه يتطلب منها الحيطة والحذر من العراقيل لذلك يجب معرفة كل العوامل المؤثرة فيها داخليا وخارجيا وتنميطها بغية الوصول إلى أهدافها الاستراتيجية بأقل جهد ممكن، ومن الخيارات الاستراتيجية التي تواجهها هو اختيار مصادر التمويل، فعدم كفاية الموارد الذاتية يحتم عليها اللجوء إلى الموارد الخارجية، هذه الأخيرة تتطلب شروط عديدة لتحقيقها ومن أهم هذه الشروط توفر قدرة مالية ذاتية معتبرة.

هذا ما يدفع المؤسسة إلى تحمل جزء من مخاطرة قراراتها الاستثمارية، أي تكون المصادر الخارجية مكملة للمورد الذاتي، لذا فالمؤسسة الناجحة تلك التي تستغل مختلف الفرص لتعظيم قدرة تمويلها الذاتي وهذا لتحقيق الاستقلالية المالية من جهة ومن جهة أخرى يعتبر من أحد العوامل الأساسية لجلب الأموال الخارجية، وأداة لتجديد وتوليد التثبيتات، وتولي المؤسسة أهمية بالغة للتثبيتات بكل أنواعها سواء كانت تثبيتات عينية أو تثبيتات معنوية أو تثبيتات مالية حيث تسعى المؤسسة إلى تجديد وتوليد التثبيتات ويعتبر التمويل الذاتي أحد أهم الأدوات أو الطرق التي يتم من خلالها تحقيق هذا الهدف.

المبحث الأول : ماهية التمويل الذاتي وارتباطه بتجديد التثبيتات

يعتبر التمويل الذاتي من أهم المصادر التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل القيام بتجديد التثبيتات التي تحوزها دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، وأداة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

المطلب الأول : عموميات حول التمويل الذاتي

إن تمويل احتياجات المؤسسة أو المشروع يفترض أن يتم من موارد المؤسسة نفسها، وهذا ما يعبر عنه بالتمويل الذاتي وسنتناول في هذا المطلب تعريف التمويل الذاتي وأهميته وسياسته.

الفرع الأول : تعريف التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي المحور الأساسي للتمويل خصوصا في مرحلة النمو، حيث يساهم بشكل مباشر في التقليل من المصادر الخارجية للتمويل، وبالمقابل يلعب دور الطعم لجذب وتحفيز وسائل التمويل الخارجية عند اللجوء إلى الاستدانة أو فتح رأس المال للمساهمة.

ويمكن تعريف التمويل الذاتي على أنه تلك الموارد الجديدة، المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية.[1]

[1] الياس بن ساسي، **تمويل احتياجات النمو الداخلي للمؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب ENFOR**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، 2002-2003 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 35.

كما يعرف بأنه عبارة عن مجموع مصادر التمويل الداخلية التي خلقتها المؤسسة وأعيد تصنيفها بقصد زيادة طاقتها الإنتاجية.

كما يعرف التمويل الذاتي أيضا بأنه موردا من رأس المال، تعمل المؤسسة على خلقه وتستخدمه بعد ذلك في نشاطها الخاص.

من خلال التعاريف نستخلص النقاط التالية:

– التمويل الذاتي هو عبارة عن مصدر تمويل المتولد عن النشاط الجاري للمؤسسة ؛

– للمؤسسة حرية التصرف في استخدامه دون شرط أو قيد، وذلك بتوجيهه لتمويل الاستثمارات المستقبلية أو لتمويل إستثمار رأس المال العامل ؛

– التمويل الذاتي هو الضمان الوحيد على وجود المؤسسة واستثمارها. [1]

يمثل التمويل الذاتي الفائض النقدي الصافي المتاح للمؤسسة بعد توزيع الأرباح، ونعني به الجزء المتاح لقدرة التمويل الذاتي. [2]

ويعتبر التمويل الذاتي كذلك قيمة المورد الداخلي، الذي توجهه المؤسسة إلى تمويل استثماراتها. [3]

ويعرف كذلك على أنه أحد المصادر الخاصة التي تستعين بها المؤسسة في تحويل نشاطها، كما يدل على قدرتها على إيجاد مصادر ذاتية لتمويل نشاطها واحتياجاتها دون اللجوء إلى الغير. [4]

ومن التعاريف السابقة يتضح جليا أن التمويل الذاتي ما هو إلا وليد نشاط المؤسسة خلال الدورة والتي تحتفظ به كإدخار لتمويل عملياتها المستقبلية وهذا باستثماره ولا يمكن اعتبار النتيجة وحدها كمصدر لتمويل المؤسسة ذاتيا أو كمقياس لدرجة مردودية المؤسسة وهذا لا يمكن أن يكون مبدأ كاملا وصحيحا، نظرا لأن المؤسسة تستعمل طرقا معينة في حساب الاهتلاكات وتخصص كذلك بعض المؤونات التي تؤثر على تحديد النتيجة النهائية للمؤسسة، رغم أنها مصاريف لم تخصم فعليا ؛ لذلك تعتبر إيراد للمؤسسة مما يجعل من المهم أخذها بعين الاعتبار في حساب الفائض النقدي، لذلك يمكن تلخيص مفهوم التمويل الذاتي على أنه رصيد بين حسابات النتائج وحسابات التكاليف والذي يعبر عنه بالنتيجة الصافية للدورة، ويضاف إلى هذه الأخيرة الاهتلاكات والمؤونات ذات الطابع الاحتياطي للدورة مع طرح الجزء الموزع على الشركاء من النتيجة. وفي الختام يمكن ايجاد قمة التمويل الذاتي بطريقتين، عن طريق الفائض الخام للاستغلال (EBE) ، أو عن طريق النتيجة الصافية. [5]

---

[1] توفيق حسون، **الادارة المالية، قرارات الاستثمار وسياسات التمويل بالمشروع الاقتصادي**، المطبعة جديدة، دمشق، 1998، ص 140.

[2] pierre .conso et farouk . Hemici . **gestion financiers de l'entreprise** .Edition dunod .10 éme édition 2002. P241.

[3] Eric . stephany. **gestion financiers .édition économico**.2eme édition. 2002 .p100.

[4] darollos . yues . et autres **. prècis d'analyse financiere** . collection finance et entreprise ,1990, P34.

[5] pierre .conso et farouk . Hemici .opcite p246.

الفرع الثاني : سياسة التمويل الذاتي

يلعب التمويل الذاتي في المؤسسة دورا هاما باعتباره الطريق الناجح لتمكينها من تحقيق الاستقلالية، لذلك يجب وضع نصب أعينها سياسة تمكنها من إتباع المنهج الذي يؤمنها من الأخطار الممكن أن توجهها مستقبلا لذلك فإن بقائها في المحيط مرهون بنجاعتها وحسن تسييرها.

أما من وجهة نظر المساهمين فهم يبحثون عن المردودية وعن الأرباح التي تحققها المؤسسة مادام لهم الحق في أخذ نصيب مما تدره المؤسسة من أرباح، وأمام هذه الاهداف (أهداف المؤسسة وأهداف المساهمين)، هل يمكن للتمويل الذاتي أن يفرض نفسه، باعتباره محدود فهو مرتبط بفكرة تجميع رأس مال والمحافظة على تجهيزات الإنتاج وتحقيق التوسع.

وهذا ما نريد أن نجيب عليه، فمنذ بداية الثروة الصناعية اعتبرت الاهتلاكات السبيل الناجع لتحقيق التمويل الذاتي، في وقت كانت فيه التكنولوجيا غير سريعة التطور فلم تكن الحاجة إلا للاهتلاكات لتمكين المؤسسة من الحفاظ على ثروتها وهذا باعتبار التدهور الناتج عن الأصول الثابتة كتكلفة تتحملها المؤسسة وتخفض من الأرباح المحققة وهذا ما يعرف بالاهتلاكات.

فيكفي أن تصل وسائل الإنتاج أو تغير آلة إنتاجية بأخرى تشبهها من حيث قدرتها في الإنتاج ونوعيتها وبالمقابل تحافظ على قوتها الإنتاجية وجدارتها في السوق، ولكن مع التطور السريع للتكنولوجيا الذي طبع الحياة الصناعية للمؤسسة وتغير المعطيات، والآلة لكون لها قدرة إنتاجية أكبر وأكثر اتقان في النوعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أكثر ما يعاب على عملية اقتطاع الاهتلاكات أنها لا تأخذ بعين الاعتبار عامل التضخم وذلك لأنه من غير الممكن بشكل عام الاعتماد على مجموع الاهتلاك من أجل تعويض الأصل المهتلك بأصل استثماري جديد آخر.

إذن فإن تجديد وسائل الإنتاجية بالاهتلاكات أصبح غير كاف وبالتالي يستوجب زيادة قيمة الاهتلاك بقيمة إضافية والتي لا يمكن أخذها إلا من الأرباح، لكن لم يبقى هدف التمويل الذاتي المحافظة على الثروة التي تملكها المؤسسة فحسب، إذا أصبح له بعد آخر يتركز علية وهو رفع الثروة وهذا عن طريق الاحتياطات ومخصصات المؤونات.

ولكي تتمكن المؤسسة من ربط احتياجاتها بنموها، فعليها أن تعيد استعمال جزء من أرباحها في أعمالها وتتجنب في ذلك تذمر المساهمين وهذا عن طريق استعمال قواعد محكمة في التسيير التي تسمح لها من اكتساب الثروة.

فالمؤسسة الناجحة هي تلك التي يكون نموها متزايد حيث تعطي في غالب الأحيان عوائد ضعيفة نسبيا للمساهمين وبالمقابل يكون مبلغ هذه العوائد يرتفع بشكل منتظم وهذا ما يبرهن على نمو المؤسسة، وهو ما يطمئن المساهمين على الوضعية المالية للمؤسسة.

إن إعادة الاستثمار بالأرباح المحتجزة يؤدي إلى تزايد الأصول الإقتصادية للمؤسسة، ولا يمكن اعتبار هذا التزايد إيجابيا، إلا إذا عاد على المؤسسة بالفائدة.[1]

الفرع الثالـــث: أهمية التمويل الذاتي

باعتبار التمويل الذاتي أحد أهم العناصر الأساسية في المؤسسة فيمكن توجيهه في الاستثمارات (تمويل الأصول الثابتة) أو لتسديد القروض فنسبة مجموع الديون الطويلة والمتوسطة على التمويل الذاتي تمثل القدرة على التسديد، وهي مؤشر يسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها من مصادرها الداخلية، وهذه القدرة تعتمد عليها البنوك كثيرا فيّ إمكانية إعطاء قروض للمؤسسة.[2]

ومن الأهمية المالية والاقتصادية للتمويل الذاتي :

لا يكفي أن نعتبر التمويل الذاتي كشريك في التمويل بل يعتبر محور عملية التمويل وتكتسي أهمية التمويل الذاتي باعتباره نقطة انطلاق فمن غير المعقول الحصول على تمويلات خارجية بدون وجود قدرة تمويلية ذاتية أولية للمؤسسة فهو الطريق الصحيح والناجح والاقتصادي الذي يسمح لها البقاء في السوق بقوة، هذا من جهة ومن جهة أخرى هو العامل الذي يحرر المؤسسة من الاعتماد على التمويلات الأخرى. حيث يعتبر التمويل الذاتي محرك التنمية في المؤسسة باعتباره مورد متاح للمؤسسة على عكس الموارد الأخرى التي تستغرق وقت كبير للحصول عليها، فالتمويل الذاتي يجنب المؤسسة بأن تكون مثقلة بالديون.[3]

لذلك على المؤسسة استغلال كل الطرق الناجحة وكذا الوسائل الضرورية لتحقيق تمويل الاستثمارات الجديدة عن طريق التمويل الذاتي التي عن طريقها يتطور نشاطها، وتسمح للمؤسسة بحرية التصرف والديناميكية في استخدام مواردها التي تؤدي إلى حرية التسيير (عدم وجود مراقبة خارجية مفرطة، عدم وجود ضغوط خارجية كبيرة في التسيير)، ولم تبق أهمية التمويل الذاتي كما كانت عليه سابقا في كونها اتفاق بين الشركاء في تحقيق النتيجة وتركها في المؤسسة كاحتياط، وإنما هي ضرورة ملحة للاحتفاظ به كأداة لبعث الحياة في المؤسسة من جديد، فهو العامل الذي يسمح بتكوين الثروة في المؤسسة وهذا باعتباره مرتبط بمحدداته، فهو مرتبط إذن بفكرة تجميع رؤوس الأموال التي تؤدي إلى توسيع وسائل الإنتاج، ففي حالة ما يعكس التمويل الذاتي قدرة المؤسسة في إعادة بعث رأس المال الذي أسند لها فهو وحده يشكل مورد مالي مستقل ومستقر، وفي هذه الحالة يشكل القاعدة التي يمكن أن يطلق عليها بإسم سياسة التمويل الناجحة.

---

[1]. قراش محمد، **دراسة التمويل الذاتي في المؤسسة من المنظور الجبائي (دراسة حالة مؤسسة صيدال وحدة الحراش)**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، 2003 - 2004، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المدرسة العليا للتجارة ،ص ص 24 . 25 .

[2] محمد صالح الحناوي، **أدوات التحليل والتخطيط في الادارة المالية**، دار الجامعات المصرية 1978، ص 395 .

[3]pierre conso et Farouk hemici . op ut 2002 .p 248 .

مما سبق فإن التمويل الذاتي يعكس في بداية الأمر قدرة المؤسسة على ضمان البنية العادية (المحافظة على المؤسسة) وإذا أمكن الأمر ضمان البنية الموسعة (زيادة رأس المال).

ويمكن تلخيص أهمية التمويل الذاتي في النقاط التالية :

– تمويل الاستثمار التجاري، أي تمويل النفقات المخصصة للتسويق، وتوزيع منتجات المؤسسة ؛

– يسمح بتمويل عمليات التوسع، والذي يتمثل في إضافة أصول (مباني، الآت وأدوات) جديدة بغرض توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة ؛

– يسمح بإعطاء ضمان لتسديد الديون إذن هو مقياس لقدرة المؤسسة على الإستدانة، قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة تمثل أيضا قدرتها على تسديد ديونها المالية حيث أن أغلب البنوك تستعمل هذه النسبة لإعطاء قرار منح أو عدم منح قرض للمؤسسة الطالبة له. [1]

المطلب الثاني: مصادر التمويل الذاتي

إن التمويل الذاتي مثلما يدل عليه اسمه هو تمويل تخلقه المؤسسة لنفسها من خلال نشاطها الخاص والذي يتشكل من وسائل تمويل دائمة أو لمدة طويلة والتي تجدها المؤسسة في مواردها الخاصة مثل : الاهتلاكات، المؤونات، الأرباح المحتجزة، الاحتياطات، وسنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة مفصلة لكل مصدر من مصادر التمويل الذاتي.

الفرع الأول : الاهتلاكات

نتيجة الاستخدام المستمر للأصول الثابتة، في العملية الإنتاجية فإنه سيأتي في الوقت الذي تصبح فيه هذه الأصول غير صالحة الاستعمال، وبواسطة الاهتلاكات تستطيع المؤسسة شراء تثبيتات جديدة لتعويض الأصول التي استهلكت كليا وأصبحت غير صالحة للإستعمال، ولهذا تعتبر الاهتلاكات من أهم مصادر تمويل التثبيتات.

أ ـ تعريف الاهتلاكات :

وفق النظام المحاسبي المالي يعرف الاهتلاك على أنه استهلاك للمنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم توزيع المبلغ القابل للاهتلاك بصورة طردية على مدة دوام نفعية الأصل مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة للأصل بعد نهاية الخدمة أو عند انقضاء مدة نفعيته.[2]

تتمثل القيمة المتبقية في المبلغ المقدر الحصول عليه بخروج الأصل من حسابات المؤسسة مطروحا منها تكاليف الخروج، أما المدة النفعية هي المدة المقرر الاستفادة منها في استعمال الأصل.[3]

---

[1] قراش محمد، مرجع سبق ذكره، ص 15 . 16.

[2] عمورة جمال، **الاهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، جامعة البليدة، ص6.

[3] لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدولية IFRS/ IAS**، pages Bleues Internationales، 2012، ص92.

ب ـ طرق الاهتلاك :

الإهتلاكات المطبقة على الأصول الثابتة في النظام المحاسبي المالي هي :[1]

- طريقة الاهتلاك الثابت
- طريقة الاهتلاك المتناقص
- طريقة الاهتلاك حسب وحدات الإنتاج
- طريقة الاهتلاك المتزايد

وتكون الطريقة الثابتة هي المعتمدة في حالة عدم التمكن من هذا التطور بصورة صادقة، كما يجب أن تدرس دوريا، طريقة الاهتلاك، المدة النفعية، والقيمة المتبقية في أعقاب المدة النفعية المطبقة على الأصول الملموسة، ففي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية والتوقعات من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تلك الأصول، تعدل التوقعات والتقديرات لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة.[2]

الفرع الثاني : المؤونات

إن المؤسسة يمكن أن تتعرض في المستقبل إلى خسائر محتملة الوقوع تنشأ خارج النشاط العادي وأعباء أخرى تنشأ عن النشاط، لهذا يجبر القانون التجاري في مادته 718 المؤسسات بضرورة تشكيل المؤونات، حيث تنص هذه المادة على ما يلي : "حتى وفي غياب أو عدم كفاية الأرباح يجب القيام بالمؤونات اللازمة حتى تكون الميزانية مطابقة للواقع ".

1 ـ تعريـــــــف المؤونـات : تعرف المؤونة على أنها عبارة عن تكلفة من التكاليف التي تحمل إلى الدورة المحاسبية، أي لابد من خصمها من الربح قبل الوصول إلى صافي الربح، وذلك لمقابلة النقص المحتمل وقوعه في قيمة أصل من الأصول أو الزيادة المحتملة في قيمة التزام من الالتزامات، ولقد تعرض النظام المحاسبي المالي للمؤونات ضمن كل من المجموعة الأولى، الثالثة، الرابعة والخامسة.

2 ـ المؤونات حسب النظام المحاسبي المالي : وتضم كل من المؤونات الأعباء ومؤونات المخزونات ومؤونات حسابات الغير

أ ـ مؤونات الأعباء (خصوم غير متداولة) : ينقسم هذا النوع من المؤونات إلى ما يلي :

ـ مؤونة المنح والالتزامات المتماثلة :

وتسجل فيه تعهدات المؤسسة و المتمثلة في المنح وتكملة المعاشات، العلوات، والتعويضات بغرض الحصول على المعاشات والمزايا المتشابهة لصالح العمال أو الشركاء ومحاسبة مؤونة المنح والاشتراكات المتماثلة، يفرض على

[1] شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، ص82.

[2] عفاف عنيشل، **قياس الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD–وحدة ورقلة –**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011–2012، ص56.

المؤسسة استعمال تقنيات تسمح بالتقييم الصادق لمبالغ المزايا المتراكمة من طرف العمال مقابل الخدمات المؤدات خلال الدورة والدورات السابقة.

ـ مؤونات الضرائب :

ويسجل ضمن هذا الحساب كل التوقعات التي تجعل المؤسسة ستدفع أكثر من الضرائب المتوقعة بسبب توقع صدور قانون ضريبي يفرض أكثر مما هي عليه أو توقع فحص محاسبي شبه أكيد بفرض ضرائب إضافية أو توقع صدور قرار قضائي بدفع ضرائب إضافية ضد المؤسسة.

ـ مؤونة تجديد الأصول الثابتة في حالة توكيل (الامتياز) :

وهي مبالغ تخصص لتجديد الأصول الثابتة الممنوحة لها قبل تحويلها إلى مانح الامتياز بعد انقضاء مدة الامتياز وهذا بموجب الواجبات التعاقدية المنصوص عليها في عقد الامتياز والحالة التي يجب أن تسلم عليها الأصول الثابتة المستعملة خلال فترة الامتياز والحكمة المتوخاة من استحداث هذا الحساب للقيم الثابتة الموجودة في حالة توكيل دون الأصول الثابتة العادية هو توقع الأخطار بسبب عدم ملكية الشيء من طرف المستفيد من التوكيل بحيث يتوقع عدم معاملته كمعاملة المالك الأصلي للشيء وفي هذا النوع من المعاملة يتعرض الشيء الممنوح إلى أخطار غير متوقعة خلال فترة التوكيل.

ـ مؤونات أخرى للأعباء (خصوم غير متداولة) :

وهي جميع المؤونات التي لا تنطبق عليها أي حساب من المؤونات السابق ذكرها وتخص أكثر من دورة مالية واحدة أي ثابتة نسبيا.[1]

ب – مؤونة تدني قيم المخزون :

نظرا لإرتباط الأسواق العالمية ونظرا لتقلبات الأسعار المرتبطة بالحالة الاقتصادية والسياسية في العالم، يمكن أن يؤثر ذلك بشكل مباشر في أسعار السلع والخدمات بالزيادة أو النقصان، ونظرا لأهمية الحياة الإقتصادية للمؤسسة فقد تؤثر سلبا في نشاط المؤسسات، واعتبارا لمبدأ الحيطة والحذر الذي يفرض على الكيانات الأخذ بعين الاعتبار الخسائر وخاصة المتوقعة منها دون الإيرادات فالمشرع الجزائري خص المخزونات بمجموعة من الحسابات للمعالجة المحاسبية لهذا النوع من الخسائر.

ج ـ خسائر في القيم لحسابات الغير : قد يتعرض حساب المتعاملين لسبب أو لآخر إلى خسائر في القيمة لسبب اليأس من تسديد أحد المتعاملين لديونه نظرا لظروف قانونية قاهرة كالإفلاس أو ظروف طبيعية كالوفاة في بعض الحالات أو بسبب كوارث طبيعية، وينقسم حساب الخسائر في القيم لأحد حسابات الغير إلى ما يلي :

[1] كيحلي عائشة سلمى، دادن عبد الوهاب، **مطبوعة دروس أعدت للوفاء بمتطلبات مقياس المحاسبة المعمقة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2011، ص ص117-118.

ـ خسائر في القيم على حسابات الزبائن :

وهم أكثر حسابات المتعاملين تعرض لخطر عدم السداد بسبب كثرة التعامل مع هذا الصنف من المدينين الذين يعتبرون العمود الفقري لنشاط الكيان، وإذا حدث أن تمت خسارة في القيم لأحد حسابات الزبائن تسجل القيود المحاسبية.

ـ خسائر في القيم على حسابات المجموعة والشركاء :

قد تتعرض حسابات المجموعة أو الشركاء إلى خسارة في القيم بسبب أو لآخر كالكوارث الطبيعية من الحرائق أو الأمطار ... إلخ فكل حساب من هذه المجموعة يتعرض لخسارة في القيم[1].

الفرع الثالث: النتيجة الصافية

حسب النظام المحاسبي المالي تشمل الاحتياطات كل من :

- ✓ الاحتياطات القانونية
- ✓ الاحتياطات القانونية الأساسية
- ✓ الاحتياطات العادية
- ✓ الاحتياطات المقننة

ومن حيث المبدأ فإن الاحتياطات تعرف حسب النظام المحاسبي المالي : بأنها عبارة عن أرباح مخصصة بشكل دائم للكيان، ما لم يصدر قرار مخالف من الأجهزة المختصة.

ونستنتج مما سبق أن الاحتياطات مهما كان نوعها هي عبارة عن أرباح صافية قابلة للتوزيع ولكنها حجزت في حساب احتياط خاص، ولذلك فهي تعتبر حق من حقوق الكيان.

تمثل الأرباح المحتجزة أرباحا تحققت غير أن الكيان قرر احتجازها بدلا من توزيعها، وذلك بهدف استخدامها في تمويل استثمارات مستقبلية، ويقصد بها ذلك الجزء الذي احتفظ به الكيان من أرباح سنوات سابقة أو من أرباح السنة الحالية.

حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي ضمن حساب خاص يسمى بالترحيل من جديد : يسجل جزء النتيجة (الرابحة أو العاجزة) الذي أرجأت الجمعية العامة تخصيصه إلى قرار تخصيص نهائي لاحق ؛ فالترحيل من جديد يظهر رصيد دائن في حالة ترحيل جديد رابح، ويظهر رصيد مدين في حالة ترحيل من جديد عاجز.

[1] كيحلي عائشة سلمى، دادن عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص ص 119، 120، 122، 123.

كما خصص النظام المحاسبي المالي حساب خاص لنتيجة السنة المالية : حيث يعد كرصيد حسابات أعباء وحسابات إيرادات السنة المالية، فيمثل ربحا إذا كانت الإيرادات بمبلغ يفوق الأعباء (رصيد دائن) أو خسارة (أو عجزا) في حالة العكس (رصيد مدين).

ويصفي حساب النتيجة في الشركات حسب القرار القانوني لتخصيص النتيجة الذي يتخذه الجهاز المختص[1].

ويمكن تعريف النتيجة بأنها مقدار التغير في الذمة المالية للمؤسسة، لذلك يمكن الحصول عليها عن طريق حساب الفرق بين الأموال الخاصة في بداية الدورة وفي آخرها، ويجب أن يتم التأكد من أن الأموال الخاصة لم تتغير أثناء الدورة لأسباب أو لأخرى أي إضافة أموال جديدة أو سحب أموال أثناء النشاط.

المطلب الثالث : تصنيف التثبيتات

تعبر التثبيتات عن مجموعة الوسائل الاقتصادية التي اقتنتها المؤسسة بغرض الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية منها، ويكون ذلك باستخدامها في العملية الإنتاجية أو باستعمالها في المساعدة على ذلك وهناك ثلاث أنواع من التثبيتات :

- ✓ التثبيتات المعنوية
- ✓ التثبيتات العينة
- ✓ التثبيتات المالية

أ ـ مفهوم التثبيتات المعنوية :

عرف النظام المحاسبي المالي التثبيتات المعنوية على أنها أصل قابل لتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية، والمقصود منه مثلا المحلات التجارية المكتسبة، والعلامات، وبرامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى و الاعفاءات، ومصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري.[2]

ب ـ مفهوم التثبيتات العينية :

هي أصول عينية تحوزها المؤسسة من أجل الإنتاج وتقديم الخدمات، والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد مدة السنة المالية.

يتم الاعتراف بالأصل بتوفر الشروط التالية :

- احتمال تحقيق منفعة اقتصادية مستقبلية ؛
- إمكانية مراقبة (قدرة المؤسسة على التحكم في المنافع الاقتصادية) ؛
- إمكانية تعريفه من خلال الفصل بين النشاطات في المؤسسة بواسطة التشريعات ؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، القرار المؤرخ في 28ربيع الأول عام 1430هـ، 25مارس2009، ص53.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص8.

- إمكانية حساب تكلفة عند تقييمه بكل موثوقية عالية.[1]

ج ـ مفهوم التثبيتات المالية :

تعرف التثبيتات المالية على أنها القيم المنقولة التي تحوزها المؤسسة ليس لغرض البيع و إنما لاستعمالها بصفة دائمة أي لعدة سنوات.[2]

وتكون الأصول المالية المملوكة لأي كيان، من غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى الجارية، وتتمثل التثبيتات المالية في الفئات الخمسة الآتية :

– سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط الكيان، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على الشركة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها، المشاركة لها، أو المؤسسات المشتركة ؛

– السندات المتبقية لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر الكيان على المدى الطويل بقدر أو بآخر مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت الحيازة على سنداتها ؛

– السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفها ذات أمد طويل التي يمكن للكيان ؛

– الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها أو تعيين عليه ذلك ؛

– القروض والحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان والتي لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير.[3]

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

1 ـ دراسة سماتي الحسين،2004–2005، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان دور التمويل الذاتي في تحسين أداء المؤسسة، دراسة ميدانية في مؤسسة سوفيبلاست، سطيف، خلال الفترة الممتدة مابين2002–2004، وهدفت الدراسة إلى بيان مصادر التمويل الذاتي والدور الذي يلعبه في السياسة التمويلية في المؤسسة، وكيف يمكن للتمويل الذاتي أن يكون من أفضل مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويلها وذلك من خلال تحصين مركزها المالي وذلك بتحليل هيكلها المالي مستخدما مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وجدول الاستخدامات والموارد وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

---

[1] لعربي محمد، **المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة**، الملتقئ الدولي حول الاطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، 13-15/11/2010، ص2.

[2] مزيود ابراهيم، بوعافية رشيد، **المعالجة المحاسبية للاصول الثابتة (حالة التثبيتات المالية)، الملتقئ الدولي حول الاطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**، 13-15/11/2010، ص4.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

– ثقل المديونية الذي أدى إلى انخفاض الاستقلالية المالية للمؤسسة، والتأثير سلبا على حالتها الصافية، لقد استحوذت الديون قصيرة الأجل أكبر وزن من هذا الثقل، الشيء الذي أحدث خللا في الهيكل المالي لخصوم المؤسسة ؛

– تعاني من عدم إمكانية مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل وذلك لعدم توفر سيولة الكافية لتغطيتها ؛

– الارتفاع المستمر لتكاليف الإنتاج والذي يرجع سببه أساسا إلى تضخم تكاليف المستخدمين وارتفاع تكلفة المواد الأولية المستوردة، وارتفاع نسبة الفوائد على القروض ؛

– ضعف معدل دوران العملاء بسبب تمديد فترة التحصيل، وبطئ دوران المخزون من المواد الأولية، حيث أن المواد واللوازم لا تدخل في العملية الإنتاجية إلا بعد بقائها في المخازن لمدة طويلة، ويعود ذلك إلى طول بقاء هذه المواد في الميناء خاصة المواد المستوردة.

وقد قدمت الاقتراحات التالية :

– التخفيف من ثقل المديونية، وتحديد طبيعة العملية الممولة، أي تحديد واجهة الأموال إن كانت أصولا ثابتة أو احتياطات ؛

– نرى أنه على المؤسسة أن تلجأ إلى خصم الأوراق التجارية حتى تخفف من مشكل السيولة الضئيلة، وبالتالي بإمكانها مواجهة ولو جزء من التزاماتها قصيرة الأجل بشرط أن تكون تكلفة الخصم أقل من تكلفة القرض ؛

– العمل على تخفيض مهلة دوران العملاء، بإعداد برامج صارمة من متابعة ملفاتهم، وعلى المؤسسة تغير هيكلها التنظيمي، حيث يكون مركز اهتمامها هو العميل بالدرجة الأولى، ثم تليها بعد ذلك الوظائف الأخرى للمؤسسة.

2 ـ دراسة قراش محمد، 2003– 2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر بعنوان دراسة التمويل الذاتي في المؤسسة من المنظور الجبائي (دراسة حالة مؤسسة صيدال، وحدة الحراش) وكانت الدراسة في الفترة مابين 1995–2004، وقد هدفت الدراسة إلى تبيان مختلف العوامل التي تسمح للمؤسسات من تعظيم مواردها الذاتية، ودراسة مدى تأثير التغيرات في القوانين الجبائية على قرارات التمويلية للمؤسسة، كما يهدف إلى إبراز أهمية التمويل الذاتي في المؤسسة وأثره على موجوداتها واتخاذ القرارات الإدارية فيها، وتبين موقعه مقارنة بالمصادر التمويلية الأخرى، وتم التوصل في هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

– يعتبر التمويل الذاتي مورد داخلي متاح ناجم عن نشاط المؤسسة والذي توجهه إلى تمويل عملياتها الاستثمارية ؛

– التمويل الذاتي ما هو إلا رصيد بين حسابات الايرادات وحسابات الأعباء والذي يعبر عليه بالنتيجة الصافية ويضاف إليها الاهتلاكات والمؤونات ذات الطابع الاحتياطي مع طرح الجزء الموزع على الشركاء من النتيجة ؛

– يختلف مفهوم التمويل الذاتي عن مفهوم التدفق النقدي، فالأول يمثل القدرة التمويلية الناجمة عن نشاط المؤسسة ويتم استعماله بالاعتماد على المحاسبة ذات القيد المزدوج أما الثاني فهو يسمح بقياس مردودية استثمار ما ويتم استعماله بالاعتماد على المحاسبة أحادية القيد ؛

– يعتبر الاهتلاك من العناصر الأساسية للتمويل الذاتي الذي يسمح لها في نهاية حياة الأصل من تكوين مبالغ لتجديده ويمثل كذلك القيمة الدنيا للتمويل الذاتي؛ وهذا راجع لأنه لا يمكن تصور مؤسسة بدون استثمارات ؛

– ينبغي على المؤسسة أن تنتهج سياسة رشيدة ومستقرة لتوزيع الأرباح لتتجنب تذمر المساهمين هذا من جهة وتضمن عدم إضعاف القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسة من جهة أخرى ؛

–المحدد الرئيسي الثالث للتمويل الذاتي هي المؤونات ذات الطابع الاحتياطي لكنها، تؤثر عليه بصورة أقل مقارنة بالمحددين السابقين، وتخصص من إيرادات الشركة لا من إرباحها هذا ما يميزها عن الاحتياطات بتعبير آخر هي تكاليف قابلة للخصم من الوعاء الضريبي، وتشكل من أجل مجابهة الأخطار التي قد تحدق بالمؤسسة.

3 ـ دادن عبد الغاني، مقال بعنوان قرار التمويل تحت تأثير الضرائب وتأثير تكلفة التمويل، دراسة نظرية 2008، يتوقف الاداء المالي الايجابي على قدرة المؤسسة في تشكيل التوليفة المثلى للهيكل المالي ومدى استخدام المصادر التمويلية المتاحة أمامه بوتيرة تكافئ دوران أصلها الاقتصادي بما يضمن تشكيل الثروة، ورفع من معدل النمو، وبالتالي قيمة المؤسسة بشكل عام.

فمن هذا المنطلق يمكن اعتبار أن الهيكل المالي هو العنصر الأساسي والركن الرئيسي في موضوع تقييم وقياس الأداء المالي للمؤسسة، لأنه يصعب الحديث عن مؤسسة اقتصادية من دون هيكل مالي.

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الضرائب و الوفر الضريبي على مصادر التمويل، وأثر تكلفة التمويل على قيمة المؤسسة، وأثر تكلفة الاستدانة على قيمة المؤسسة وقد استخدم الباحث في دراسته مجموعة من الكتب والبحوث العلمية مبينا من خلال ذلك طريقة حساب تكاليف مصادر التمويل وإشكالية تقدير تكلفة الأموال والملكية، والتجارب العلمية والجزائرية في المؤسسات رأس مال المخاطر والتوجهات الجديدة بخصوص سياسة التمويل وتوصل إلى النتائج التالية :

ـ عدم تأثير الهيكل المالي على تكلفة الأموال ومن ثم فلا يؤثر على قيمة المؤسسة ؛

ـ إدخال الضرائب يؤثر في قيمة المؤسسة من خلال وفورات الضريبية ؛

ـ يمكن أن يكون هيكل مالي أمثلي لكل مؤسسة يتحدد عن طريق التوازن بين العائد الحدي للوفر الضريبي مع التكلفة الحدية للفشل المالي ؛

ـ الالتقاط التدريجي لمصادر التمويل، حيث يستحسن التمويل الداخلي على التمويل الخارجي وإذا استدعى الأمر إلى التمويل الخارجي فيستحسن الأسهم العادية.

خلاصـة الفصل :

قمنا من خلال هذا الفصل باستعراض المفاهيم المتعلقة بالتمويل الذاتي وذلك عن طريق كل من تعريف التمويل الذاتي، سياسته، وأهميته، مصادره إضافة إلى استعراض المفاهيم المتعلقة بتصنيف التثبيتات ومفهومها وعرض الدراسات السابقة.

يعتبر التمويل الذاتي المورد المتاح للمؤسسة والناجم عن نشاطها، حيث يتم حسابه انطلاقا من الاهتلاكات، والمؤونات، ذات الطابع الاحتياطي من النتيجة الصافية تحديدا من الأرباح المحتجزة والاحتياطات، هذا ما يعطي له صفة المورد المالي المستقل، ويمكن للمؤسسة تحقيق القيمة المثلى لتمويلها الذاتي وهذا ما يعرف بقدرة التمويل الذاتي وذلك بعدم توزيع الأرباح على الشركاء.

ويعتبر التمويل الذاتي كذلك بأنه بداية التمويل، حيث الموارد المالية الأخرى تعتبر موارد مالية مكملة له، كما يلعب التمويل الذاتي دورا اقتصاديا أساسيا وهذا إما يعرف القدرة الإنتاجية للمؤسسة عن طريق اقتناء معدات جديدة أي يعمل على توليد التثبيتات للمؤسسة من جهة، أو يلعب دور المحافظ على القدرة الإنتاجية للمؤسسة عن طريق صيانة الآلات الموجودة أي تجديد تثبيتات من جهة أخرى، ويلعب دورا ماليا مهما، حيث يسمح للمؤسسة من تحقيق قدرة سداد كافية بالاستقلال المالي والإداري.

الفصل الثاني :

دراسة تطبيقية للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار

ENSP

تمهيد :

بعد أن قمنا بالجانب النظري بدراسة التمويل الذاتي من خلال : مفهومه، سياسته، أهميته ومصادره، وإلى تصنيف التثبيتات سنتطرق في هذا الفصل إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في البحث وإلى كيفية اعتماد مؤسسة ENSP على التمويل الذاتي من أجل توليد وتحديد التثبيتات من خلال دراسة مصادر التمويل الذاتي التي تعتمد عليها المؤسسة وهي الاهتلاكات، المؤونات، وكيفية توزيع الأرباح المحققة من النتيجة الصافية المتمثلة في الاحتياطات والأرباح المحتجزة.

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة

تعد مؤسسة ENSP، من المؤسسات الكبيرة الرائدة في مجال المحروقات من خلال نشاطها المتمثل في خدمات الآبار، حاصلة على شهادات الإيزو (9001، 14001)، بالإضافة لـ OHSAS 18001، ونظرا لنشاطاتها المتعددة، ومصالحها المختلفة، خصصنا هذا الجزء لإعطاء صورة عامة عن المؤسسة، ومدى تأثير تمويلها الذاتي على توليد وتحديد التثبيتات، من خلال التطرق لعينة الدراسة، بالإضافة للأدوات والبرامج المستخدمة في ذلك، وكذا تحديد متغيرات الدراسة.

المطلب الأول : الطرق المستخدمة

سنقوم في هذا المطلب بتعريف المؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى شرح عينة ومجتمع الدراسة واللتين اعتمدناهما لحل إشكالية بحثنا عن طريق استخدام أداة البحث (جمع الوثائق)، إضافة إلى جميع الأدوات والبرامج المستخدمة في هذه الدراسة.

الفرع الأول : التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

إن مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار هو واحد من أهم الفروع المنبثقة عن المؤسسة الأم سوناطراك، حيث تعود نشأتها إلى الفاتح من شهر أوت 1981، كما تزاول نشاطها في المجال البترولي حيث تكمن مهمتها الأساسية في توفير خدمات ذات طابع بترولي، إن الهدف الرئيسي الذي تتمحور حوله السياسة العامة للمجمع يتلخص في بحث الكيفيات الممكنة التي من خلالها تستطيع المؤسسة تلبية رغبات و متطلبات زبائنها بصفة دائمة و ناجحة، على أساس أنها تمثل انشغاله المحوري سعيا وراء هذه الغاية، فلقد أثبت مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار التزامها ببلوغ مستوى عالي الأهمية من حيث حسن الأداء في مجال نشاطها، وفي سياق الإعلان عن مشروع

إعادة هيكلة قطاع المحروقات في سنوات الثمانينات، حيث أفصحت المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار عن أهدافها المسطرة لتعزيز طاقتها المختلفة وكذا اكتساب خبرات التي تمكنها من مواجهة تحديات القرن.

وفي نفس الإطار أعرب مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار في فترة سابقة عن تبنيه لاستراتيجية تطمح تمديد رقعته الجغرافية على نطاق واسع خارج التراب الوطني لممارسة نشاطاته على المستوى الدولي معتمد في ذلك على انتهاج طريق شراكة واعدة بحلول سنة 2010 تسنى للمجمع أن يقطع شوطا كبيرا فيما يخص عامل الخبرة التي تعود إلى عوامل اكتسبها من خلال تجربة تجاوزت 30 سنة من العمل المتواصل بفضل الجهود المكثفة المبذولة من طرف عمالها، فالصورة المعصرنة للمجمع جعلته متميزا تماما عما كان عليه بالأمس فلقد استمرت المؤسسة في الإقدام على الاثراء محفظة نشاطاتها كما وكيفا لتصل اليوم إلى تشكيلة منوعة من الخدمات البترولية يتجاوز عددها 25 خدمة بترولية.

إن قدرة مجمع المؤسسة على الإتقان والتحكم في أداء خدماتها الوفاء بالتزاماتها إزاء عملائها بفضل نوعية مواردها البشرية خصوصا على الصعيد العملي مما تجعلها في موقع تنافسي ملائم في قطاع المحروقات في الجزائر، ومن منطلق نظرة ذات بعد استراتيجي يعتبر مساندة مجمع سوناطراك المحور الأساسي والدائم ترتكز عليه السياسات العامة للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبارENSP حتى يتمكن من ضمان نموه وتطوره الحيوي بصفة دائمة وفقا لما تفتضيه مصلحة الاقتصاد الوطني، مما يعني الاستفادة من جلب حليف استراتيجي فعال يدعم ويدفع عملية تنفيذ الخطط المرسومة بغرض تطوير وتوسيع نشاطات مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار، لتكتسي في المستقبل بعدا دوليا.

إن متطلبات محيط المؤسسة الخارجي وكذا تقلباته المستمرة أجبرت مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار على مراجعة تنظمها الداخلي وتكييفه حسب متغيرات الجديدة لذلك فلقد عرف التنظيم العام لمجمع المؤسسة في السنوات الأخيرة عدة تحولات جذرية (التكتلات والتحالفات الاستراتيجية تحولت إلى فروع رسمية، نشاطات نقلت وأخرى استحدثت.....).

الفرع الثاني : عينة الدراسة

سنقوم في هذا الجزء بعرض عينة الدراسة كطريقة لتسهيل إجابة عن إشكالية الدراسة.

تم اختيار المؤسسة الوطنية لخدمات الآبارENSP والتي تعتبر أحد المؤسسات الرائدة في مجال المحروقات، وذلك من خلال القيام بتربص تضمن زيارات ميدانية لوحدات المؤسسة محل الدراسة خلال فترة مدتها شهر، وقمنا في هذه الفترة بمناقشات ومقابلات للجهات المختصة من أجل جمع المصادر والوثائق الخاصة بالمؤسسة قسط تحليلها للمساعدة في حل إشكالية الدراسة.

الفرع الثالث : متغيرات الدراسة

سنقوم في هذا الجزء بعرض متغيرات الدراسة والطرق والمراحل المستخدمة لحل اشكالية الدراسة.

أولا : تحديد متغيرات الدراسة

1- التمويل الذاتي :

ويعتبر التمويل الذاتي، عبارة عن متغير مستقل وسنحاول دراسة تأثيره على توليد وتجديد التثبيتات على المؤسسة محل الدراسة.

2- توليد وتجديد التثبيتات :

ويعتبر توليد وتجديد التثبيتات متغير تابع، في دراستنا وسنحاول دراسة نسبة تأثره من خلال التمويل الذاتي، من خلال دراسة نسبة التمويل الذاتي في توليد وتجديد التثبيتات والذي سيتم توضيح طريقة حسابها كما هو موضح في الجزء المقبل وذلك من أجل حل إشكالية الدراسة.

ثانيا : قياس وطريقة جمع متغيرات الدراسة

سنقوم في هذا البحث بقياس وتحديد طريقة جمع متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استعمال جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث، وقياسها من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة.

المطلب الثاني : الأدوات والبرامج المستخدمة

سنقوم في هذا الجزء بعرض الأداة المستخدمة لمعرفة التمويل الذاتي في توليد وتجديد التثبيتات، بالإضافة إلى البرامج المستخدمة لتسهيل تحليل عناصر الأداة المستخدمة.

الفرع الأول : الأدوات المستخدمة

ـ جمع الوثائق :

وقد تم اعتمادنا على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي قسط تحليل جميع العناصر المتداولة في هذه الدراسة لمعرفة أثر التمويل الذاتي في توليد وتحديد التثبيتات، وتمكنا من الحصول على الوثائق الخاصة لتحليل إشكالية الدراسة من طرف المكلف في (مديرية المالية والمحاسبة)، والمتمثلة في الميزانية المحاسبية للمؤسسة لسنوات الدراسة بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج وجدول الاهتلاكات وجدول التثبيتات.

الفرع الثاني : البرامج المستخدمة

بغية تسهيل عملية التحليل، قمنا بتجميع البيانات المحصلة وتفريغها في برنامج **(Excel)** وذلك حسب طبيعة المعلومات الموجودة.

ففيما يخص جمع وتبويب المعلومات التي تخص عينة الدراسة، تم إعداد مجموعة جداول تم استخلاصها بالاعتماد على البرنامج المذكور سابقا، ثم تمثيل تلك الجداول في أشكال تعطي وضوحا أكثر وتسهل عمليتي الملاحظة والتحليل.

المطلب الثالث : مصادر التمويل الذاتي في مؤسسة ENSP

الفرع الأول : الاهتلاكات

تعتبر الاهتلاكات القيمة الدنيا للتمويل الذاتي عندما لا تحقق المؤسسة ربحية، وعندما لا تكون هناك مخصصات المؤونات حيث لا يمكن تصور مؤسسة بدون تثبيتات، وتثبيتات بدون اهتلاكات.

وقد عرف النظام المحاسبي المالي الاهتلاك على أنه : " التوزيع المنتظم لقيمة الأصل القابلة للاهتلاك على عمره الانتاجي، مع مراعاة القيمة الباقية (قيمة الخردة) المحتملة من الأصول بعد هذه المدة ".

لقد حدد النظام المحاسبي المالي أربعة طرق لحساب الاهتلاك وهي:

ـ طريقة الاهتلاك الخطي ؛

ـ طريقة الاهتلاك المتناقص ؛

ـ طريقة الاهتلاك المتزايد ؛

ـ طريقة وحدات الإنتاج.

تتبع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP طريقة الاهتلاك الخطي (الثابت) في حسابها لأقساط الاهتلاك، وباعتبار الاهتلاك من أحد العوامل الأساسية في التمويل الذاتي في المؤسسة باعتباره تكلفة وهمية لم تنفقها المؤسسة فعلا، بل يعتبر جزء من الربح يحتفظ به كتمويل ذاتي لإعادة تجديد التثبيتات، وعليه نقدم المثال الآتي لتوضيح ذلك :

قامت مؤسسة خدمات الآبار ENSP في 2012/11/05 باقتناء سيارة من نوع (HILUX4×4)، طبقا للفاتورة رقم FN 03125001

المبلغ خارج الرسم HT= 000 100 1 دج

الرسم على القيمة المضافة = 000 187 دج

المبلغ الاجمالي TTC = 000 287 1 دج

المبلغ الصافي للدفع = 000 1407 دج

وطبقا للتسجيل المحاسبي في دفاتر المؤسسة فان تكلفة السيارة حددت بمبلغ 000 100 1 دج إن الأساس الخاضع للإهتلاك وفق النظام المحاسبي المالي هو التكلفة التاريخية التي سجل بها الاستثمار لأول مرة في دفاتر المؤسسة وبالتالي :

المبلغ القالب للاهتلاك = 000 100 1دج

العمر الإنتاجي = 5 سنوات

القيمة المتبقية (قيمة الخردة) = 0

معدل الاهتلاك الذي تعتمده المؤسسة بالنسبة لمعدات النقل حسب ما تنص عليه المعدلات المقترحة من طرف إدارة الضرائب = 20 %.

قام المحاسب بتسجيل قسط الاهتلاك لسنة 2012 وفقا للنظام المحاسبي المالي :

لقد تم اقتناء السيارة بتاريخ 2012/11/05 بمعنى أن الاهتلاك المسجل عام سنة 2012 يحسب لشهر نوفمبر وديسمبر.

قسط الاهتلاك = المبلغ القابل للإهتلاك × معدل الاهتلاك × 12/2

وبالتالي قسط الاهتلاك المسجل لسنة 2012 يساوي :

1100000 × 20 % × 12/2 = 36666،667 دج.

التسجيل المحاسبي لقسط الاهتلاك السنوي في يومية المؤسسة :

		2012/12/31		
681		حـ/مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة (الأصول غير الجارية).	36666,667	
	2818	حـ/اهتلاك التثبيتات العينة الأخرى.		36666,667
		إثبات قسط الاهتلاك السنوي عن السيارة.		

ووفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي تظهر التثبيتات العينية في دفاتر المؤسسة بقيمة التكلفة مطروحا منها الاهتلاكات أو أي خسارة في القيمة تم الاعتراف بها.

الفرع الثاني : المؤونـــات

تعتبر المؤونات أحد وسائل التمويل الذاتي ويوجد نوعين من المؤونات التي تعتمد عليهما المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP وهما : مؤونة العملاء، ومؤونات المخاطر والأعباء.

1ـ مؤونة العملاء : يتم تشكيل هذه المؤونة عندما تتوقع المؤسسة أو تشك في الوضعية المالية لأحد العملاء وعدم قدرته على تسديد جزء من المبلغ المستحق عليه في تاريخ الاستحقاق أو عدم تسديد المبلغ الإجمالي وعليه تقوم المؤسسة بتشكيل مؤونة لمشابهة الخسائر التي قد تنجم عن هؤلاء العملاء.

مثال : عند إقفال السنة المالية تشك المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP في قدرة أحد عملائها (المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء (ENAGEO)) في تسديد الدين المستحق عليها والمقدر بمبلغ 60000000 دج في تاريخ

الاستحقاق 2011/12/31 وذلك نظرا لتدهور وضعها المالي ويسجل المحاسب الزبون المشكوك فيه وذلك بعزله عن الزبون العادي لأنه محل شك بالنسبة للتحصيل ويكون ذلك في الشكل الآتي :

		2011/12/31		
416		حـ/ زبائن مشكوك فيه (TTC).	6000 000 0	
	411	حـ/ زبائن(TTC).		6000 000 0
		تسجيل الزبائن المشكوك فيهم .		

ونسجل نقص قيمة حساب الزبائن بمبلغ الذي نشك في تحصيله لكن بالمبلغ خارج الرسم ويكون ذلك محاسبيا بالشكل التالي :

		2011/12/31		
685		حـ/مخصصات اهتلاك ومؤونات الخسائر القيم ـ الأصول (HT).	498 00000	
	491	حـ/خسائر قيم على حسابات الزبائن (HT).		498 00000
		تشكيل مؤونة الزبائن المشكوك فيهم		

2 ـ **مؤونات المخاطر والأعباء:** هي خصوم يكون استحقاقها ومبلغها غير مؤكد وتدرج في الحسابات في الحالات الآتية :

1ـ عندما يكون للكيان التزام راهن (قانوني أو ضمني) الناتج عن مضى ؛

2ـ عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام ؛

3ـ عندما يمكن القيام بتقدير هذا الإلزام تقديرا موثوقا منه.

ـ لا تكون الخسائر العملياتية المستقبلية محلا لمؤونات الأعباء.

ـ يكون المبلغ المدرج في الحسابات على سبيل مؤونات الأعباء في نهاية السنة المالية هو أفضل تقدير للنفقات الواجب تحملها حتى تلاشي الإلزام المعني، وتكون المؤونات محلا لتقدير جدير عند إقفال كل سنة مالية، ولا يستعمل أي مؤونة للأعباء إلا في النفقات التي من أجلها تم إدراجه أصلا في الحسابات.

مثال : في نهاية السنة قام المحاسب بالاطلاع على سعر الأسهم في البورصة وقد سجل انخفاض في قيمة هذه الأسهم بمبلغ 100000000في تاريخ 2010/12/31 وعليه يتوجب تكوين مؤونة، ويكون القيد الآتي :

		2010/12/31		
681		حـ/مخصصات الاهتلاك، المؤونات، تدني القيم.	1000 000 00	
	15	حـ/مؤونة الأعباء		1000 000 00
		تشكيل مؤونة انخفاض سعر الأسهم.		

الفرع الثالث : النتيجة الصافية

يعتبر الربح غير الموزع على المساهمين من العناصر الأساسية لتكوين مورد مالي داخلي لمؤسسة ENSP، ولتحديد هذا الأخير يجب تحديد مختلف إيرادات وتكاليف المؤسسة بغية إيجاد النتيجة الإجمالية التي تمثل الربح الخاضع للضريبة وبعد تخفيض قيمة الضرائب نجد النتيجة الصافية التي يوزع جزء منها على المساهمين والجزء المتبقي يبقى كتمويل ذاتي في مؤسسة ENSP.

ويعرف القانون التجاري الجزائري الربح في مادته 720 على أنه " تشكل الأرباح الصافية من الناتج الصافي عن السنة المالية بعد طرح المصاريف العامة وتكاليف الشركة الأخرى بإدماج جميع الاهتلاكات والمؤونات".

سياسة توزيع النتيجة الصافية :

وتعد سياسة توزيع الأرباح من السياسات التي تجد المؤسسة نفسها في موقف عويص وهذا راجع أساسا إلى تضارب المصالح بين مسيري المؤسسة وأصحاب رؤوس الأموال، فمن جهة يهدف المسيرين إلى الاحتفاظ بجل أرباح الشركة حتى يتمكن من تعظيم قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة ENSP، ومن جهة أخرى يفضل المساهمين توزيع الأرباح عليهم، لذلك يجب على مؤسسة ENSP انتهاج سياسة مثلى التي تسمح لها من التوفيق بين المطلبين، أي رضا المساهمين من جهة وعدم إضعاف القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسة من جهة أخرى.

لذا سيتم توضيح منافذ توزيع الربح في مؤسسة ENSP وهذا كما يلي :

1ـ الأرباح المحتجزة :

تعتمد مؤسسة ENSP بشكل كبير على التمويل الذاتي الذي يعتبر الضمان الأساسي للموارد المالية الداخلية، فلا يمكن أن تتحصل على هذا الأخير دون توفر نسبة مطمئنة من الموارد الذاتية المتولدة من نشاط المؤسسة عن طريق حجز جزء من النتيجة كاهتلاك بغية تجديد واستبدال الأصول الحالية ولكي تضيف المؤسسات المزيد إلى أصولها فإنه من الضروري اللجوء إلى حجز كل أو جزء من الأرباح، ومنه فإن الأرباح المحتجزة لا تخصص لأغراض التوزيعات على ذوي الحقوق فحسب بل تستعمل لتعزيز القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسة، وبذلك تجد المؤسسة أمام خيارين، إما توزيع الأرباح الآن أو حجز جزء منها لإعادة تجديد تثبيتاتها مما يؤدي إلى زيادة الأرباح والتوزيعات في المستقبل.

ومنه يتضح أن مؤسسة ENSP عليها أن تختار بين حجز الأموال وإعادة استثمار هذا الفائض بمعدل عائد لا يقل عن تكلفة الأموال، أو توزيع هذه الأموال إذا كان معدل العائد المتوقع لهذه الأموال الإضافية أقل من تكلفة الأموال.

لذلك فمن الضروري أن تثبت الإدارة العامة قبل أن تقدم على توزيع الأرباح، أن ذلك لن يضعف من مركزها المالي، كما أنه من الضروري قبل اقتراح توزيع الأرباح التأكد من أن حجزها سيوجه إلى زيادة أصول الشركة بصفة فعلية.

2 ـ الاحتياطات :

تلجأ مؤسسة ENSP إلى الاحتفاظ بجزء من أرباحها على شكل احتياط وهذا لمجابهة الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجهها مستقبلا، هذا الجزء يسمح برفع القدرة المالية الذاتية للمؤسسة.

فتكوين الاحتياطات يكون بغية تدعيم المركز المالي لمؤسسة ENSP أو لمواجهة خسارة محتملة الوقوع إلا أن هذه الأخيرة مستبعدة لأن في هذه الحالة يمكن للمؤسسة أن تكون مؤونة تسمح لها من تحقيق وفر ضريبي ،وهذا الاحتياط يعتبر ادخار بالنسبة للمؤسسة ويمثل مورد مالي ذاتي لها.

فالاحتياط إذن، متوقف على النتيجة النهائية للمؤسسة، فإذا كانت خسارة فلا يمكن تخصيص هذا الادخار، ومنه فإن المصدر الأساسي لتكوين الاحتياطات هو الربح، وهو السند الأساسي للمؤسسة لمواجهة التزاماتها، كما أنها تشكل لتمكين الدائنين من استرداد أموالهم في الوقت الذي لا يمكن للمؤسسة أن تسدد ما عليها.

لا يتم إقرار تخصيص الاحتياط الاختياري على أساس قوة القانون أو على أساس القانون الأساسي وإنما هو قرار ناجم عن الجمعية العامة العادية، وهذا بغية توزيعه على المساهمين على شكل قسيمة ربح في حالة غياب الأرباح على أن يخبر المسيرون المساهمون على أنها لا تتعلق بالسنة الجارية بل تم توزيعها انطلاقا من الاحتياط وإلا إعتبرت كأنها توزيع لأرباح صورية، كما يمكن استعماله بتعويض خسائر محتملة وعليه تخصص مؤسسة ENSP 20% من ربح النتيجة الصافية للاحتياطات.

المطلب الرابع: كيفية تشكيل مجلس الادارة ومحضر الجمعية العامة

1ـ مجلس الادارة: ينعقد مجلس الادارة في المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP أربع مرات خلال السنة.

أ ـ المجلس الأول : ينعقد في شهر جانفي أو فيفري يتم من خلاله عرض النتائج الأولية للسنة السابقة(ن-1).

ب ـ المجلس الثاني : يتم عقده في شهر جوان ويتم فيه عرض وتقديم الميزانية الفصلية من أجل معرفة وضعية المؤسسة والنتائج التي تم تحقيقها.

جـ ـ المجلس الثالث : يتم عقده في شهر أكتوبر من أجل الاطلاع على وضعية المؤسسة والنتائج المحققة.

د ـ المجلس الرابع : يتم عقده في شهر ديسمبر أو جانفي ليتم من خلاله الإعلان على محضر الجمعية العامة الذي يتم إعلانه بعد اعداد الميزانية العامة.

ويتكون مجلس الإدارة من :

ـ عضوين ممثلين للعمال

ـ ثلاث أعضاء من سوناطراك

ـ المدير الرئيس العام

2 ـ محضر الجمعية العامة : يتم تحضير محضر الجمعية العامة في الحالات العادية والحالات الاستثنائية :

أ ـ محضر الجمعية العامة العادي : يتم فيه تقييم أو دراسة الموسم السابق أي العام الماضي (ن-1) أي تقرير مالي سنوي لكل عام قبل 30 جوان.

ب ـ محضر الجمعية العامة الاستثنائي : يتم تحضيره عند قيام المؤسسة بتحويل مواد ومعدات من مدينة إلى أخرى، بيع أو شراء مؤسسة آلات أو معدات، أو إنشاء مديريات جديدة، زيادة أو نقصان في رأس المال، تغيير المقر الاجتماعي ... إلخ.

يتكون محضر الجمعية العامة من ممثل أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة من سوناطراك + الرئيس المدير العام.

ملاحـظة :

- ✓ ـ يتم تحضير محضر الجمعية العامة العادي مرة في السنة على الأقل قبل 30 جوان.
- ✓ ـ مجلس الإدارة هو المخول بتقرير موعد محضر الجمعية العامة.
- ✓ ـ يجب أن تتم المصادقة على محضر الجمعية العامة العادي قبل 30 جوان وفي حالة تعدي هذا الموعد يجب طلب الإذن من المحكمة من أجل إعطاء مهلة.

المطلب الخامس : دور التمويل الذاتي في توليد وتجديد التثبيتات في مؤسسة ENSP

تعتبر النتيجة المحققة (الربح) من المصادر الهامة لتمويل شركة ENSP، لذلك قام المشرع الجزائري إلى حد ما بتحديد مصير الأرباح المحققة ولم يترك ذلك في أيدي المسيرين يتصرفون بها كما يشاءون دون الاهتمام بمصير الشركة مستقبلا.

وعليه تخصص مؤسسة ENSP 80 % من الربح من النتيجة الصافية لتجديد وتوليد التثبيتات ويتم تحديد هذه النسبة من طرف شركة سوناطراك أي حسب مجلس الإدارة وعلى سبيل المثال فقد تم إنشاء وحدة (MUD LOGGING) سنة 2010 اعتمادا على التمويل الذاتي وفي بعض الحالات يتوفر للشركة مشاريع ضخمة تتطلب منها اللجوء إلى المبالغ المحتفظ بها إضافة إلى الأرباح المحققة من النتيجة الصافية لتمويل هذه المشاريع دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، حيث تفضل مؤسسة ENSP الاعتماد على أرباحها "نتيجتها" المحققة لسد احتياجاتها المتزايدة في الأصول المختلفة لميزانيتها من الاعتماد على وسائل التمويل الأخرى حيث هناك تناسب طردي بين نتيجة المؤسسة وقيمة التمويل الذاتي، وهذا في ظل سياسة توزيع الأرباح المنتهجة ؛ لذلك يظهر جليا أهمية تعظيم قيمة التمويل الذاتي عن طريق النتيجة "الاحتفاظ بالأرباح"، هذا راجع أساسا إلى كون الاعتماد على مصادر تمويلية أخرى يؤثر سلبا على سلطة القرار في المؤسسة، إذا أن إصدار أسهم جديدة يفتح المجال لمساهمين غرباء في التدخل في قرارات الشركة، وإن اللجوء إلى الاقتراض من الغير يؤدي إلى تحميل الشركة

أعباء ثابتة قد لا تستطيع الوفاء بها في موعد استحقاقها، كما أن تمويل المؤسسة عن طريق الأرباح المحققة يوفر عليها الكثير من المال والوقت.

المبحث الثاني : التحليل والتعليق على النتائج

سنقوم من خلال هذا المبحث بعرض القوائم المالية للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار والتعليق عن النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول : عرض القوائم المالية للمؤسسة

تعتبر القوائم المالية من أهم وسائل الاتصال بين المؤسسة والأطراف المهتمة بنشاطها حيث يجب عند إعداد وتقديم القوائم المالية توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية.

إن المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار تقوم بعرض وتقديم القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي في القانون 11/07، حيث تقوم المؤسسة بإعداد الكشوف المالية سنويا وهي :

- الميزانية ؛
- حساب النتائج ؛
- جدول سيولة الخزينة ؛
- جدول تغير الأموال الخاصة ؛
- الملحق الذي يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر المعلومات المكملة.

تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان، ويتم إصداره خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية، ويجب أن يكون متميزا عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يقوم بنشرها ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة :

- تسمية الشركة، الإسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية.
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
- تاريخ الإقفال.
- العملة التي يقدم بها.

ويتم تبيان أيضا بعض المعلومات الأخرى التي تسمح بتحديد هوية الكيان.

الفرع الأول : الميزانية

1ـ تعريف الميزانية : تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم والأموال الخاصة في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها.

2 ـ عناصر الميزانية :

أ ـ ميزانية الأصول : تقوم المؤسسة بتصنيف الأصول إلى أصول غير جارية و أصول جارية، حيث تشمل الأصول غير الجارية العناصر الآتية :

- فارق الاقتناء ؛
- التثبيتات المعنوية ؛
- التثبيتات العينية ؛
- التثبيتات المالية ؛
- ضرائب الأصول المؤجلة.

وتشمل الأصول الجارية العناصر الآتية :

- المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ ؛
- الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة ؛
- الموجودات ومايماثلها.

وتحتوي ميزانية الأصول على :

ـ المبلغ الاجمالي للخام : يبين المبالغ الاجمالية للأصول في الميزانية.

ـ الاهتلاكات والمؤونات : يظهر من خلالها العمود مبالغ للإهتلاكات والمؤونات للأصول الميزانية.

ـ المبلغ الصافي للسنة المالية (ن) : يبين المبالغ الصافية للأصول الميزانية للسنة المالية.

ـ المبلغ الصافي للسنة المالية (ن−1) : يظهر فيه المبالغ الصافية للأصول الميزانية للسنة المالية (ن −1) من أجل المساعدة لإجراء مقارنة.

الجدول رقم (2 ـ1) : الميزانية المالية المختصرة للأصول تبعا لسنوات الدراسة (2009-2012)

الوحدة: ألف دج.

البيـــــــــان	2009	2010	2011	2012
الأصول غير جارية	10 797 557	10 294 206	9 934 214	11 207 732
نسبة الأصول غير جارية من مجموع الأصول	49%	47%	41%	41%
الأصول الجارية	11 212 362	11 807 258	14 010 984	16 391 947
نسبة الأصول الجارية من مجموع الأصول	51%	53%	59%	59%
قيم الاستغلال	1 339 256	1 417 133	1 516 980	1 593 616
نسبة قيم الاستغلال من مجموع الأصول	33%	31%	19%	20%
قيم قابلة للتحقيق	4 008 250	4 616 300	7 793 130	7 968 160
نسبة قيم قابلة للتحقيق من مجموع الأصول	18%	21%	33%	29%
قيم جاهزة	5 864 856	5 773 825	4 700 874	6 830 170
نسبة قيم جاهزة من مجموع الأصول	27%	26%	20%	25%
مجموع الأصول	22 009 919	22 101 464	23 945 198	27 599 679

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات المؤسسة.

ب ـ ميزانية الخصوم : يتم تصنيف الخصوم إلى رؤوس الأموال الخاصة، خصوم غير جارية وخصوم جارية، حيث تشمل رؤوس الأموال:

- رأس المال الذي تم إصداره ؛
- رأس مال غير مستعان به ؛
- علاوات واحتياطات /احتياطات مدمجة ؛
- فوارق إعادة التقييم ؛
- فارق المعادلة ؛
- نتيجة صافية /نتيجة صافية حصة المجمع ؛
- رؤوس أموال خاصة أخرى/تحيل من جديد.

وتشمل الخصوم غير الجارية :

- قروض وديون مالية ؛
- ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ؛
- ديون أخرى غير جارية ؛
- مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا.

وتشمل الخصوم الجارية :

- موردون وحسابات ملحقة ؛
- ضرائب ؛
- ديون أخرى.

وتحتوي ميزانية الخصوم على:

1- المبلغ الصافي للسنة المالية: يبين عن طريقه المبالغ الصافية لخصوم الميزانية لسنة المالية (ن).

2- المبلغ الصافي للسنة السابقة: يظهر المبالغ الصافية لميزانية الخصوم لسنة المالية السابقة وهو ما يسمح بإجراء المقارنة (ن-1).

الجدول رقم (2 ـ 2): الميزانية المالية المختصرة للخصوم تبعا لسنوات الدراسة (2009-2012)

الوحدة: ألف دج.

البيان	2009	2010	2011	2012
الأموال الدائمة	18 402 320	19 726 834	20 713 520	23 304 380
نسبة الأموال الدائمة من مجموع الخصوم	84%	89%	87%	84%
الأموال الخاصة	16 989 568	18 185 824	19 016 587	21 327 027
نسبة الأموال الخاصة من مجموع الخصوم	77%	82%	79%	77%
ديون طويلة الأجل	1 412 751	1 541 009	1 696 933	1 977 352
نسبة ديون طويلة الأجل من مجموع الخصوم	6%	7%	7%	7%
ديون قصيرة الأجل	3 607 599	2 374 631	3 231 678	4 295 299
نسبة ديون قصيرة الاجل من مجموع الخصوم	16%	11%	13%	16%
مجموع الخصوم	22 009 919	22 101 465	23 945 198	27 599 679

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات المؤسسة

الفرع الثاني : حساب النتائج

1 ـ تعريف حساب النتائج : هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).

تقوم المؤسسة بإعداد جدول حساب النتائج حسب الطبيعة.

2 ـ مكونات جدول حساب النتائج :

- إنتاج السنة المالية ؛

- استهلاك السنة المالية ؛
- القيمة المضافة للاستغلال ؛
- الفائض الإجمالي عن الاستغلال ؛
- النتيجة العملياتية ؛
- النتيجة المالية ؛
- النتيجة العادية قبل الضرائب ؛
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية ؛
- النتيجة غير العادية ؛
- النتيجة الصافية لسنة المالية ؛
- النتيجة الصافية للمجموع المدمج.

الجدول رقم(2 ـ3) : حساب النتائج المختصر تبعا لسنوات الدراسة (2009–2012)

الوحدة: ألف دج.

البيـــــــان	2009	2010	2011	2012
رقم الأعمال	9 361 710	8 960 374	10 890 817	14 468 857
الأعباء	6 707 795	6 811 504	10 360 506	13 981 503
النتيجة الصافية	2 363 649	1 196 255	930 763	2 310 440

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات المؤسسة

الفرع الثالث : جدول تغير حركة الأموال الخاصة

1 ـ تعريفه : يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية ؛ المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي :

ـ النتيجة الصافية للسنة المالية ؛

ـ تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال ؛

ـ المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة ؛

ـ عمليات الرسملة (الارتفاع ،الانخفاض ،التسديد ...) ؛

ـ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

2 ـ عناصر جدول تغير حركة الأموال الخاصة :

- ✓ تغيير الطريقة المحاسبية
- ✓ تصحيح الأخطاء الهامة
- ✓ إعادة تقييم التثبيتات
- ✓ الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج
- ✓ الحصص المدفوعة
- ✓ زيادة رأس المال
- ✓ صافي نتيجة السنة المالية

ويتكون من الرصيد في 31 ديسمبر ن-2، الرصيد في 31 ديسمبر ن-، الرصيد في 31 ديسمبر ن من أجل إجراء المقارنة.

ويحتوي جدول تغير حركة الأموال الخاصة على رأس مال الشركة (الاجتماعي)، المرحل من جديد، الاحتياطات، النتيجة، المجموع.

الجدول رقم (2 ـ4) : تغير حركة الأموال الخاصة تبعا لسنوات الدراسة (2009–2012)

الوحدة: ألف دج.

البيان	رأس المال الشركة	المرحل من جديد	الاحتياطات	النتيجة	المجموع
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	8 000 000	-980 281	7 502 488	2 467 362	16 989 569
الرصيد في 31 ديسمبر 2010	8 000 000	1 487 081	7 502 488	1 196 256	18 185 825
الرصيد في 31 ديسمبر 2011	8 000 000	0	10 085 824	930 763	19 016 587
الرصيد في 31 ديسمبر 2012	8 000 000	0	11 016 588	2 310 440	21 327 028

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات المؤسسة

وتستعين مؤسسة ENSP بمحافظ حسابات داخلي من أجل اكتشاف الأخطاء و الانحرافات من أجل تصحيحها، حيث تتم عملية المراجعة في المؤسسة مرتين في السنة.

بعد الإنتهاء من إعداد القوائم المالية يتم المصادقة عليها من طرف محافظ الحسابات الخارجي الذي قامت الشركة بالتعاقد معه.

الفرع الرابع : عرض جداول الاهتلاكات والتمويل الذاتي :

1 ـ جدول الاهتلاكات المتراكمة :

الجدول رقم (2 ـ 5) : الاهتلاكات المتراكمة تبعا لسنوات الدراسة (2009–2012)

الوحدة: ألف دج.

البيـــــــــان	2009	2010	2011	2012
الاهتلاكات المتراكمة	7 529 487	8 945 478	10 198 861	11 352 638

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات المؤسسة

2 ـ جدول مخصصات الاهتلاك :

الجدول رقم (2 ـ 6) : مخصصات الاهتلاك تبعا لسنوات الدراسة (2009–2012)

الوحدة: ألف دج.

السنوات	ن	ن–1	مخصصات الاهتلاك
سنة **2009**	7 529 487	6 296 569	**1 232 918**
سنة **2010**	8 945 478	7 529 487	**1 415 991**
سنة **2011**	10 198 861	8 945 478	**1 253 383**
سنة **2012**	11 352 638	10 198 861	**1 153 777**

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات المؤسسة

3 ـ جدول التمويل الذاتي :

بعد الدراسة النظرية توصلنا إلى أن التمويل الذاتي يعتبر من أهم المصادر الداخلية للتمويل حيث يمثل إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على النتيجة والتي يضاف إليها عنصران يعتبران موردين داخليين للمؤسسة والمتمثلين في الاهتلاكات والمؤونات.

التمويل الذاتي = الاهتلاكات + المؤونات + النتيجة الصافية غير الموزعة ومن هنا نبين جدول التمويل الذاتي التالي :

الجدول رقم (2 ــ 7) : التمويل الذاتي تبعا لسنوات الدراسة (2009–2012)

الوحدة : ألف دج.

البيـــــــــان	2009	2010	2011	2012
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	1 422 953	2 597 227	2 542 140	2 402 247
نتيجة صافية غير موزعة	2 363 649	1 196 255	930 763	2 310 440
تمويل الذاتي	3 786 602	3 793 482	3 472 903	4 712 687

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات المؤسسة

4 ـ جدول يوضح نسبة مساهمة مخصصات الاهتلاك في التمويل الذاتي والاهتلاكات المتراكمة :

الجدول رقم (2 ـ 8) : يوضح نسبة مساهمة مخصصات الاهتلاك في التمويل الذاتي والاهتلاكات المتراكمة

الوحدة : ألف دج.

البيـــــــــان	2009	2010	2011	2012
مخصصات الاهتلاك / التمويل الذاتي	33%	37%	36%	24%
مخصصات الاهتلاك / الاهتلاكات المتراكمة	16%	16%	12%	10%

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الجداول(2 ـ 5، 2 ـ 6، 2 ـ 7)

5 ـ جدول مخصصات اهتلاك التثبيتات العينية والمعنوية :

الجدول رقم (2 ـ 9) : مخصصات اهتلاك التثبيتات العينية والمعنوية

الوحدة : ألف دج.

السنوات	مخصصات الاهتلاك	مخصصات إ. للتثبيتات العينية	مخصصات إ. للتثبيتات المعنوية
2009	1 232 918	1 105 539	1 27 379
2010	1 415 991	1 413 428	2 563
2011	1 253 383	1 250 592	2 790
2012	1 153 777	1 152 058	1 719

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات المؤسسة

6 ـ جدول يوضح نسبة مساهمة مخصصات اهتلاك كل من التثبيتات العينية والمعنوية في التمويل الذاتي:

الجدول رقم (2 ـ 10) : يوضح نسبة مساهمة مخصصات اهتلاك كل من التثبيتات العينية والمعنوية في التمويل الذاتي

الوحدة : ألف دج.

البيـــــــــــان	2009	2010	2011	2012
مخصصات .إ. التثبيتات العينية/ التمويل الذاتي	29.20%	37.26%	36.01%	24.45%
مخصصات .إ. التثبيتات المعنوية / التمويل الذاتي	3.36%	0.07%	0.08%	0.04%

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات المؤسسة

7 ـ جدول يوضح نسبة مساهمة مخصصات اهتلاك كل من التثبيتات العينة والمعنوية في الاهتلاكات المتراكمة :

الجدول رقم (2 ـ 11) : يوضح نسبة مساهمة مخصصات اهتلاك كل من التثبيتات العينة والمعنوية في الاهتلاكات المتراكمة

الوحدة : ألف دج.

البيـــــــــــان	2009	2010	2011	2012
مخصصات .إ. التثبيتات العينية/ الاهتلاكات المتراكمة	15%	16%	12%	10%
مخصصات .إ. التثبيتات المعنوية / الاهتلاكات المتراكمة	1.69%	0.03%	0.03%	0.02%

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات المؤسسة

المطلب الثاني : تحليل النتائج ومناقشتها

الفرع الأول : النتائج

1 ـ تعتمد المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP على التمويل الذاتي بنسبة 100 % ولا تلجأ الى التمويل الخارجي إطلاقا.

2 ـ تمثل كل من الاهتلاكات، المؤونات، الأرباح المحتجزة، الاحتياطات المصادر التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويلها ذاتيا.

3 ـ يتم تحديد وتخصيص النسبة الموجهة لتجديد وتوليد التثبيتات عن طريق محضر الجمعية العامة.

4 ـ تخصص مؤسسة ENSP بنسبة 20 % من ربح النتيجة الصافية للاحتياطات ونسبة 80 % لتجديد وتوليد التثبيتات.

5 ـ يساهم اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي في توليد وتجديد التثبيتات.

الفرع الثاني : التعليق على النتائج

1 ـ تعتبر مؤسسة ENSP واحدة من أكبر المؤسسات الوطنية حيث تمتلك وضعية مالية جيدة تعود إلى السير الحسن الذي تسهر على متابعة وتطويره باستمرار، حيث نتج عنه قدرة تمويلية ذاتية معتبرة للمؤسسة وهو ما أدى إلى عدم لجوئها إلى مصادر التمويل الخارجية مثل القروض البنكية وتعود أسباب هذه القدرة التمويلية إلى : التسيير المالي الجيد من طرف المؤسسة لمواردها ؛ إضافة إلى الأموال الخاصة التي تمتلكها المؤسسة والتي تفوق نسبتها 70 % خلال السنوات الأربعة الأخيرة وفق ما هو موضح في الجداول المرفقة للميزانية وهذا ما أعطى للمؤسسة استقلالية ذاتية.

2 ـ تبنى القدرة التمويلية الذاتية لمؤسسة ENSP على كل من الاهتلاكات والمؤونات التي يتم تخصيصها وتقسيمها على مستوى كل وحدات المؤسسة ،حيث تطبق المؤسسة طريقة الاهتلاك الخطي (الثابت) ويتم متابعة عملية الاهتلاك وتسجيلها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي، فالمؤسسة تعتمد على الاهتلاك باعتباره كجزء من الربح يحتفظ به كتمويل ذاتي لإعادة تجديد التثبيتات، وتقوم المؤسسة بتشكيل المؤونات والاعتماد عليها كأحد المصادر الأساسية للتمويل وبعد حساب النتيجة الصافية يتم توزيعها حيث تخصص المؤسسة نسبة من هذه النتيجة للأرباح المحتجزة ونسبة للاحتياطات وتعتمد المؤسسة على هذين الأخيرين كمصدرين مهمين للتمويل الذاتي.

3 ـ بعد انتهاء مصلحة المحاسبة العامة من عملها أي حساب النتيجة الصافية للمؤسسة يتم عقد محضر الجمعية العامة بعد عدة جلسات لمجلس الادارة، يهدف محضر الجمعية العامة إلى تحديد سياسة توزيع النتيجة الصافية وتخصيص جزء منها للتمويل وسياسة توزيع النتيجة الصافية وتخصيص جزء منها للتمويل وتجديد التثبيتات.

4 ـ بناءا على النتيجة الصافية التي تم تحقيقها من طرف المؤسسة خلال السنة المالية يتم تحديد سياسة توزيع هذه الأخيرة حيث أن المؤسسة تولي أهمية بالغة لتجديد وتوليد تثبيتاتها وزيادة أصولها غير الجارية حيث تخصص في

الغالب نسبة 20 %، 25 %، 30 % للاحتياطات ونسبة 20 %، 25 %، 70 % للتثبيتات وهذا ما يتضح جليا من خلال ملاحظة أصول الميزانية حيث تحتل نسبة الأصول غير الجارية من مجموع الأصول نسبة 21 % إلى 49 % خلال السنوات محل الدراسة ؛ حيث يمكن اعتبار هذه النسبة جيدة.

5 ـ اعتمادا على القرارات الصادرة من الجمعية العامة والنسب المحددة من خلاله لتوليد وتحديد التثبيتات في المؤسسة، وهو ما انعكس بالإيجاب على المؤسسة وبالنظر على الوضعية المالية لمؤسسة لعدة سنوات والتحسن المستمر لوضعها المالي قامت المؤسسة بإنشاء وحدة جديدة سميت وحدة (MUD LOGGING).

أولا : الميزانية المالية

1- جانب الأصول :

تحتل الأصول غير الجارية في المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار نسبة مهمة و في هذه الحالة نلاحظ أنها تمثل 49% سنة2009، 47 % سنة 2010، 41 % سنة2011، وكذلك بالنسبة لسنة 2012 وهي نسبة مقبولة. كما نلاحظ أن نسبة الأصول غير الجارية من مجموع الأصول في تراجع و يرجع ذلك إلى انخفاض مستوى النشاط.

أما الأصول الجارية فإن نسبتها جيدة وفي ارتفاع مستمر حيث تمثل على التوالي 51 %، 53 %، 59 %، 59 %، خلال السنوات الأربعة ، تحتل قيم الاستغلال النسبة الأكبر منها لسنتي 2009 و2010 و يفسر هذا بأن المؤسسة تملك مخزون من السلع و المنتجات لم تستطع تصريفه مما انعكس على قيمة القيم القابلة للتحقيق التي ارتفعت نسبتها في سنتي 2011 و2012 وكذلك على وضعية الخزينة التي تمثل النسبة الأقل من إجمالي الأصول.

2- جانب الخصوم :

الأموال الخاصة تمثل علي التوالي النسب التالية 77 %، 82 %، 79 %، 77 % وهي نسب تزيد عن نسبة الـ 50 % خلال السنوات الأربع و هذا ما يفسر بأن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية حيث أن المساهمة الشخصية في رأس المال تفوق النصف وبالتالي هذا الأمر يمنح المؤسسة استقلالية أكبر.

أما الديون طويلة ومتوسطة الأجل تمثل على التوالي 6 %، 7 %، 7 %، 7 % وهي تدل على أن المؤسسة تقوم بتسديد ديونها الاستثمارية، كما تدل النسب على أن المؤسسة لا تعتمد على هذا النوع من الديون لتمويل نشاطها.

أما الديون قصيرة الأجل فتمثل في هذه المؤسسة نسبة ضعيفة من إجمالي الخصوم حيث كانت علي التوالي 16 %، 11 %، 13 %، 16 % من إجمالي الخصوم، ويفسر هذا بأن المؤسسة تعتمد بدرجة ضئيلة على المصادر الخارجية وهذا طبعا راجع إلى توفر المؤسسة على السيولة اللازمة لتغطية النفقات.

ثانيا : جدول حسابات النتائج المختصر

- نلاحظ أن رقم الأعمال عرف انخفاض سنة 2010 ثم في سنة 2011 وسنة 2012 عاد للارتفاع حيث كان سنة 2009 ما يفوق 9 مليار دج ليصبح سنة 2012 أكثر من 14 مليار دج وهذا راجع إلى تحسن مستوى نشاطها، حيث قامت بالعديد من المشاريع والصفقات وهو ما انعكس ايجابا على رقم أعمالها وأدى إلى إرتفاعه بصورة واضحة.
- نلاحظ أن الأعباء في زيادة مستمرة بالنسبة للمؤسسة حيث كانت قيمتها بالنسبة للسنة الأولى من الدراسة قدرة بـ 795 707 6، أما في السنة الموالية كانت هناك زيادة، لكن جد طفيفة مقارنة بالسنة 2009، أما في سنتي 2011 و 2012 شهد ارتفاع كبير في قيمة الأعباء، إذ حددت قيمتها في سنة 2012 بـ 503 981 13 وكان السبب في هذه الزيادة لسنتي 2010 و2011 إلى عدم التحكم الجيد للمؤسسة في الأعباء المختلفة وذلك لثبات نسبي لرقم الأعمال مقارنة بالسنة الأخيرة، أما زيادة الأعباء في سنة 2012 كان يصاحبها زيادة في المبيعات وهذا ما يفسره الزيادة الكبيرة في رقم الأعمال ويقابل هذا الأخير زيادة في أعباء المواد الأولية وأعباء المستخدمين...
- أما النتيجة الصافية فعرفت تذبذب حيث كانت سنة 2009 أكثر من 2 مليار دج لتنخفض إلى 1 مليار سنة 2010 ثم 930 مليون دج سنة 2011 مما يدل على أن المؤسسة شهدت تذبذبا في تحصيل حقوقها من قبل بعض المؤسسات وهو ما بدى واضحا، ثم عادت للارتفاع سنة 2012 بقيمة تفوق 2 مليار دج وهذا الارتفاع يرجع إلى أن المؤسسة قامت بتحصيل حقوقها.

ثالثا : جدول تغير حركة الأموال الخاصة

نلاحظ من خلال جدول تغير الأموال الخاصة أن هذه الأخيرة في تحسن وتطور ملحوظ حيث كان رصيدها نهاية سنة 2009 أكثر من 16 مليار دج لتصل نهاية سنة 2012 الى 21 مليار دج أي بزيادة مقدارها ما يقارب 5 مليار دج ويرجع هذا النمو في الأموال الخاصة إلى الزيادة في قيمة الاحتياطات، كذلك نتيجة الدورة رغم أنها في تذبذب مستمر لها تأثير واضح على قيمة الأموال الخاصة.

رابعا : جداول الاهتلاكات والتمويل الذاتي

1 ـ جدول الاهتلاكات المتراكمة :

نلاحظ أن الاهتلاكات المتراكمة تزداد من سنة لأخرى حيث كانت سنة 2009 بقيمة 7 مليار دج لتصل إلى 11 مليار دج سنة 2012 حيث أن هذه الزيادة تكون بمقدار قسط الاهتلاك السنوي.

2 ـ جدول مخصصات الاهتلاك :

نلاحظ أن مخصصات الاهتلاك سنة 2009 كانت 918 232 1 دج ثم ارتفعت إلى 991 415 1 دج سنة 2010 لتنخفض في سنة 2011 إلى 383 253 1 ثم سنة 2012 إلى 777 153 1دج، يعود سبب هذا الانخفاض إلى القوانين المصدرة في سنة 2011 والتي تحكم الصفقات الحكومية في شركة سوناطراك، هذه القوانين المشددة تحد من ممارسة بعض الصلاحيات من طرف مسؤولي المؤسسة.

3 ـ جدول التمويل الذاتي :

نلاحظ أن قيمة التمويل الذاتي شهدت ارتفاع سنة 2009 من 602 786 3 إلى 482 793 3 سنة 2010، ويعود سبب هذا الارتفاع لأن سنة 2009 تغير الهيكل التنظيمي لذلك غيرت إنتاجها وهو ما أدى إلى توسع المؤسسة وزيادة تمويلها الذاتي ثم انخفضت سنة 2011 بمبلغ 903 472 3، يعود هذا الانخفاض إلى عدم إدراج هذه الاستثمارات، لتعود للارتفاع سنة 2012 بمبلغ 687 712 4 دج ويرجع هذا إلى تذبذب قيمة النتيجة المحققة وغير الموزعة خلال هذه الفترة، كذلك تذبذب مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

4 ـ جدول يوضح نسبة مساهمة مخصصات الاهتلاك في كل من التمويل الذاتي والاهتلاكات المتراكمة :

- نلاحظ من خلال الجدول أن مخصصات الاهتلاك تساهم بمتوسط 32,5 % في تمويل المؤسسة حيث سنة 2009 بلغت نسبة مساهمة مخصصات الاهتلاك في مصادر التمويل الذاتي بـ 33 %، ثم ارتفعت إلى 37 % لتعود سنة 2011 للانخفاض حتى مستوى 36 % ثم استمرت بالانخفاض سنة 2012 لتصل إلى 24 % وهذا يرجع إلى تذبذب قيم مخصصات الاهتلاكات، وكلما كانت هذه النسبة أكبر كلما ساهمت في استقلالية المؤسسة ماليا وذلك نظرا لاعتمادها على تمويل تثبيتاتها ذاتيا دون اللجوء الى مصادر خارجية، وتدل هذه النسبة على أن ثلث التمويل الذاتي تقريبا ممول عن طريق مخصصات الاهتلاك وهي نسبة جد معتبرة.

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مخصصات الاهتلاك إلى الاهتلاكات المتراكمة تنخفض من سنة لأخرى بعدما كانت سنة 2009 تمثل 16 % تدريجيا كل سنة لتصل سنة 2012 إلى 10 % وهذا يدل على أن لدى المؤسسة تثبيتاتها قد اهتلكت تماما ولم تستبدلها ولم يتم تجديدها لأن المؤسسة تنشط في مجال المحروقات وتقوم بشراء التثبيتات على الأقل بعد ستة سنوات وهذا ما قد يؤثر على مردوديتها وانتاجيتها المؤسسة ؛ وللتحقق أكثر ارتأينا أن نقسم المخصص إلى مخصصات اهتلاك تثبيتات عينية ومخصصات اهتلاك تثبيتات معنوية لنتعرف على النوع من التثبيتات الذي لم يخضع للتجديد ؛ وهذا ما تم في الجدول الموالي.

5 ـ جدول مخصصات الاهتلاكات للتثبيتات العينية والمعنوية :

نلاحظ أن المؤسسة تولي اهتمام كبير للتثبيتات العينية أكثر من التثبيتات المعنوية، وقد شهدت مخصصات الاهتلاك للتثبيتات العينية تذبذبا خلال الفترة ما بين سنة 2009 وسنة 2012، حيث بلغت سنة 2009 مبلغ 539 1105 دج ثم ارتفعت سنة 2010 إلى 428 413 1 بسبب قيام المؤسسة بتجديد تثبيتاتها العينية لتعود بعد ذلك إلى الانخفاض لكل من سنتي 2011 و2012 على التوالي بمبلغي 592 250 1 دج و058 152 1 دج، في حين أن مخصصات اهتلاك التثبيتات المعنوية شهدت انخفاض بعدما بلغت سنة 2009 مبلغ 379 27 1 دج وذلك نتيجة حيازة المؤسسة للعديد من البرامج بهدف مواكبة التغيرات الحاصلة في الاقتصاد وتوفير برامج تتوافق مع تطبيق النظام المحاسبي المالي وتساعد في مختلف عمليات التسيير لتنخفض بعد ذلك سنة 2010 إلى 563 2 دج وترتفع ارتفاعا طفيفا سنة 2011 بمبلغ 790 2 دج لتعود إلى الانخفاض سنة 2012 بمبلغ 719 1 دج ويعود هذا التذبذب إلى عدم حاجة المؤسسة إلى التجديد كل سنة لهذه التثبيتات المعنوية حيث تكتفي بعملية صيانتها.

6 – جدول مساهمة مخصصات اهتلاك التثبيتات المعنوية والعينية في التمويل الذاتي :

سبق وأن تناولنا نسبة مساهمة اهتلاك التثبيتات في التمويل الذاتي وسنقوم بتبيان مساهمة كل من التثبيتات العينية والمعنوية كل على حدى في التمويل الذاتي، بالنسبة لمخصصات اهتلاك التثبيتات العينية في التمويل الذاتي سنة 2009 كانت بنسبة 29,20 % لترتفع سنة 2010 إلى 37,26 % وهذا راجع إلى زيادة في الاهتلاكات للمؤسسة ثم انخفضت سنة 2011 بنسبة 36.01 % لتنخفض سنة2012 بنسبة 24,45 % وهذا راجع إلى نقص في اهتلاك التثبيتات في المؤسسة.

أما بالنسبة لمخصصات اهتلاك التتثبيتات المعنوية فإن نسبة مساهمتها في التمويل الذاتي كانت سنة 2009 بنسبة 3,36 % وهذا راجع إلى حيازة المؤسسة لمجموعة من البرامج، أما في باقي السنوات فالنسبة تكاد تكون منعدمة وهذا نظرا لعدم الحيازة المستمرة لهذه التثبيتات اضافة إلى النسبة الضئيلة التي تحتلها في مجموع أصول المؤسسة وهو ما ينعكس سلبا على مساهمتها في التمويل الذاتي.

7 ـ جدول مساهمة مخصصات اهتلاك التثبيتات المعنوية والعينية في الاهتلاكات المتراكمة :

كانت نسبة مساهمة مخصصات اهتلاك التثبيتات العينية في الاهتلاكات المتراكمة بنسبة 15 % ثم ارتفعت بنسبة ضئيلة إلى 16 % سنة 2010 ويعود هذا إلى أن المؤسسة اهتمت بتجديد التثبيتات ثم انخفضت سنة 2011 إلى نسبة 12 % ثم إلى 10 % سنة 2012 يعود هذا إلى أن المؤسسة لم تهتم بتجديد التثبيتات.

أما مخصصات اهتلاك التثبيتات المعنوية في الاهتلاكات المتراكمة كانت بنسبة 1,69 .% لتنخفض تدريجيا لتصل إلى 0,02 % سنة 2012 نظرا لعدم اقتناء البرامج وعدم الاعتماد الكبير عليها.

خلاصة الفصل :

تناولنا من خلال الدراسة التطبيقية للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP إلى الطريقة والأدوات والبرامج المستخدمة، ومصادر التمويل الذاتي في المؤسسة، وإلى كيفية تشكيل مجلس الإدارة ومحضر الجمعية العامة، والدور الذي يلعبه التمويل الذاتي في توليد وتجديد التثبيتات ثم عرض النتائج ومناقشتها.

وعليه توصلنا إلى أن المؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي بنسبة كاملة دون اللجوء إلى المصادر الخارجية مثل الاقتراض من البنوك أو الاقتراض من مؤسسات أخرى، حيث تملك المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار وضعية مالية جيدة تعود أسبابها إلى التسيير الجيد والحسن والذي تسهر على متابعته وتطويره باستمرار كما تتعامل المؤسسة مع العديد من المؤسسات الكبرى الوطنية و الأجنبية، والاعتماد على مختلف مصادر تمويلها الذاتي تمكنت المؤسسة من إنشاء وحدات إضافية.

وتوصلنا من خلال الدراسة إلى الدور الفعال الذي يلعبه التمويل الذاتي في توليد وتجديد التثبيتات وإلى أن المؤسسة تعتمد على الاهتلاكات كأحد أهم مصادر التمويل الذاتي.

وسنقوم بعرض هذه النتائج ومقارنتها مع الفرضيات المطروحة في الخاتمة.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2 ـ1)	الميزانية المالية المختصرة للأصول تبعا لسنوات الدراسة (2009-2012)	29
(2 ـ2)	الميزانية المالية المختصرة للخصوم تبعا لسنوات الدراسة (2009-2012)	30
(2 ـ3)	حساب النتائج المختصر تبعا لسنوات الدراسة (2009-2012)	31
(2 ـ4)	تغير حركة الأموال الخاصة تبعا لسنوات الدراسة (2009-2012)	32
(2 ـ5)	الاهتلاكات المتراكمة تبعا لسنوات الدراسة (2009-2012)	33
(2 ـ6)	مخصصات الاهتلاك تبعا لسنوات الدراسة (2009-2012)	33
(2 ـ7)	التمويل الذاتي تبعا لسنوات الدراسة (2009-2012)	34
(2 ـ8)	يوضح نسبة مساهمة مخصصات الاهتلاك في التمويل الذاتي والاهتلاكات المتراكمة	34
(2 ـ9)	مخصصات اهتلاك التثبيتات العينية والمعنوية	34
(2 ـ10)	يوضح نسبة مساهمة مخصصات اهتلاك كل من التثبيتات العينية والمعنوية في التمويل الذاتي	35
(2 ـ11)	يوضح نسبة مساهمة مخصصات اهتلاك كل من التثبيتات العينة والمعنوية في الاهتلاكات المتراكمة	35

الخـــــاتمــة

الخاتمة :

أغلب الدراسات الملية أثبتت أن التمويل الذاتي يعتلي قمة أفضلية لمصادر التمويل باعتباره المورد الذي يسمح للمؤسسة بتحقيق الإستقلالية المالية والإدارية بإعتباره محرك التنمية فيها، فهو مورد متاح عكس الموارد الأخرى التي تتطلب وقت كبير من الدراسة للحصول عليها، لذا فإن المؤسسة الناجحة هي تلك التي توفر كل السبل الضرورية للتمويل من أجل توليد وتجديد تثبيتاتها عن طريق مواردها الذاتية، ويتحدد التمويل الذاتي من خلال عدة عناصر، بعد الاهتلاك واحد من أهمها، فهو يسمح بإسترجاع قيمة النقص الذي يطرأ على الأصول الثابتة، هذه الأخيرة تتأثر بعاملي الزمن والتكنولوجيا، والذي يستوجب تجديدها لتمكين المؤسسة من مواصلة نشاطها، بإضافة إلى الاهتلاكات تعد كل من المؤونات، الإحتياطات والأرباح المحتجزة مصادر أساسية للمؤسسة تدخل ضمن مصادر التمويل الذاتي يتم الإعتماد عليها في عمليات توليد التثبيتات وتجديدها.

ويمكن للمؤسسة الإعتماد على تمويلها الذاتي لتجديد قدرتها الإنتاجية، بإعتبار أن هدف أي مؤسسة اقتصادية هو التطور والنمو هذا ما يدفعها إلى الخوض في مشاريع استثمارية كبرى دون اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية.

ومن خلال تناولنا لموضوع " **التمويل الذاتي وأثره في توليد وتجديد التثبيتات** " قمنا بدراسة تطبيقية للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار **ENSP**، حيث حاولنا معالجة الإشكالية المطروحة والتي كان سؤالها الرئيسي كالآتي :

ما مدى مساهمة التمويل الذاتي في توليد وتجديد التثبيتات في مؤسسة " ENSP " ؟

ومن خلال فصلي الدراسة وإنطلاقا من الفروض الأساسية، يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات، والنتائج النهائية للدراسة، والتوصيات المقدمة وآفاق البحث كما يلي :

1. **نتائج اختبار الفرضيات :**

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع، من خلال الدراسة النظرية من جهة ودراسة تطبيقية المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار **ENSP** توصلنا أثناء اختبار الفروض إلى النتائج الآتية :

أ. بخصوص الفرضية الأولى والتي تقوم على أن التمويل الذاتي يتشكل من الاهتلاكات، المؤونات، الأرباح المحتجزة فقد تم اثباتها حيث توصلنا من خلال الدارسة إلى أن هذه العناصر تعتبر العناصر الأساسية التي يقوم عليها التمويل الذاتي للمؤسسة.

ب. وبخصوص الفرضية الثانية والتي تقوم على أن التمويل الذاتي يلعب دورا أساسيا في السياسة التمويلية للمؤسسة فقد تم اثباتها حيث تعتمد المؤسسة بصفة شبه كاملة على التمويل الذاتي ذلك لأنه مورد داخلي متاح ناجم عن نشاط المؤسسة.

ج. بخصوص الفرضية الثالثة والتي تنص على أن التمويل الذاتي يؤثر في توليد وتحديد التثبيتات للمؤسسة إلى حد بعيد فقد تم إثباتها حيث توصلنا من خلال الدراسة إلى قدرة التمويل الذاتي على التأثير على التثبيتات من خلال توفير موارد مالية للمؤسسة تعتمد عليها في توليد وتحديد التثبيتات وذلك على فترات وليس كل سنة.

2. عرض نتائج الدراسة :

- ✓ يعتبر التمويل الذاتي مورد داخلي متاح ناجم عن نشاط المؤسسة والذي توجهه إلى تحديد التثبيتات.
- ✓ التمويل الذاتي ما هو الا رصيد بين حسابات الإيرادات وحسابات الأعباء والذي يعبر عليه بالنتيجة الصافية ويضاف إليها الاهتلاكات والمؤونات مع طرح الجزء الموزع على الشركاء من النتيجة.
- ✓ يعتبر الاهتلاك من العناصر الأساسية للتمويل الذاتي الذي يسمح لها في نهاية حياة الأصل من تكوين مبالغ لتجديده ويمثل كذلك القيمة الدنيا للتمويل الذاتي، وهذا راجع لأنه لا يمكن تصور مؤسسة اقتصادية صناعية بدون تثبيتات.
- ✓ المحدد الرئيسي الثاني للتمويل الذاتي هي المؤونات ذات الطابع الاحتياطي، تؤثر عليه بصورة أقل مقارنة بالمحدد السابق وتخصص من إيرادات المؤسسة لا من أرباحها هذا ما يميزها عن الاحتياط.
- ✓ تعتبر النتيجة التي تحققها المؤسسة كذلك من المحددات الأساسية في تحديد قيمة التمويل الذاتي أي تمثل لُب نشاط المؤسسة فالنتيجة جزء منها يطرح على الشركاء وجزء منها للاحتياطات بعد أن يتم الاتفاق ضمن مجلس الإدارة وفق محضر الجمعية العامة.
- ✓ يساهم اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي في توليد وتحديد التثبيتات.
- ✓ تخصص مؤسسة ENSP بنسبة 20 % من ربح النتيجة الصافية للاحتياطات ونسبة 80 % لتجديد وتوليد التثبيتات.

3. توصيات الدراسة :

بناءا على أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة نطرح بعض التوصيات :

- ✓ نقترح التركيز في تحديد التثبيتات باستعمال مصدر التمويل الذاتي لأهميته والمتوقف على تحكم المؤسسة في تدفقاتها المالية والمادية لأنه كلما كان التحكم في التمويل الذاتي يعني أن المؤسسة تتحكم في إيراداتها وتكاليفها والذي يدل على نجاعة تسييرها.

- ✓ ينبغي على المؤسسة التعامل مع المؤسسات ذات الوضعيات المالية الجيدة وذلك من أجل ضمان تحصيل ديونها المستقبلية.
- ✓ اهتمام المؤسسة بمعرفة كل القوانين المتعلقة بها لكي تستغل مختلف الفرص السانحة لها من تعظيم مواردها المالية الذاتية.
- ✓ الاهتمام بتطوير المعارف والخبرات التي تساهم في تطبيق أفضل لمصادر التمويل الذاتي.

4. آفاق الدراسة :

- ✓ التمويل الذاتي وتأثيره على السياسة التمويلية للمؤسسة.
- ✓ دور التمويل الذاتي في نمو واستمرارية المؤسسة.
- ✓ تطبيق هذه الدراسة أي التمويل الذاتي وأثره في توليد وتجديد التثبيتات على عدة مؤسسات وطنية تنشط في قطاع المحروقات للتوصل إلى اصدار حكم نهائي يتعلق بأهمية التمويل الذاتي في توليد وتجديد التثبيتات في مؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر.

الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	الميزانية المالية للأصول لسنة 2009	**50**
(2)	الميزانية المالية للخصوم لسنة 2009	**51**
(3)	جدول حسابات النتائج لسنة 2009	**52**
(4)	الميزانية المالية للأصول لسنة 2010	**53**
(5)	الميزانية المالية للخصوم لسنة 2010	**54**
(6)	جدول حسابات النتائج لسنة 2010	**55**
(7)	الميزانية المالية للأصول لسنة 2011	**56**
(8)	الميزانية المالية للخصوم لسنة 2011	**57**
(9)	جدول حسابات النتائج لسنة 2011	**58**
(10)	الميزانية المالية للأصول لسنة 2012	**59**
(11)	الميزانية المالية للخصوم لسنة 2012	**60**
(12)	جدول حسابات النتائج لسنة 2012	**61**
(13)	جدول تغير حركة الأموال الخاصة لسنة 2010	**62**
(14)	جدول تغير حركة الأموال الخاصة لسنة 2011	**63**
(15)	جدول تغير حركة الأموال الخاصة لسنة 2012	**64**

قائمة المصادر والمراجع

أولا : باللغة العربية

الكتب :

1– توفيق حسون، الإدارة المالية، **قرارات الاستثمار وسياسات التمويل بالمشروع الاقتصادي**، المطبعة جديدة، دمشق، 1998.

2– شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو الجزائر.

3– لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**، pages Bleues Internationales، 2012.

4– محمد صالح الحناوي، **أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية**، دار الجامعات المصرية، 1978.

الملتقيات والمؤتمرات :

5– ابراهيم مزيود، رشيد بوعافية، **المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة (حالة التثبيتات المالية)**، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، 13-15/11/2010.

6– الياس بن ساسي، **تمويل احتياجات النمو الداخلي للمؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب ENFOR**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، 2002 – 2003، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

7– جمال عمورة، **الاهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)** ،الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة البليدة.

8– عفاف عنيشل، **قياس الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD–وحدة ورقلة –**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2011- 2012.

9– محمد لعربي، **المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة**، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، 13- 2010/11/15.

الرسائل والأطروحات :

10– محمد قراش، **دراسة التمويل الذاتي في المؤسسة من المنظور الجبائي (دراسة حالة مؤسسة صيدال وحدة الحراش)**، مذكرة ماجستير ,غير منشورة، 2003-2004، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المدرسة العليا للتجارة.

المجلات العلمية :

11– سلمى عائشة كيحلي ، عبد الوهاب دادن ، **مطبوعة دروس أعدت للوفاء بمتطلبات مقياس المحاسبة المعمقة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/ 2012.

القوانين والمراسيم :

12– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، القرار المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1430هـ 25 مارس2009.

ثانيا : باللغة الأجنبية

13- darollos , yues, et autres ,**prècis d'analyse financiere** , collection finance et entreprise, 1990.

14- Eric , stephany**, gestion financiers** , édition économico, 2eme édition, 2002.

15- pierre , conso et farouk , Hemici **, gestion financiers de l'entreprise** ,Edition dunod , 10 éme édition 2002.